

الباب الخامس

آثار الشرعية

- * آثار عند الموافقة
- * آثار عند المفارقة
- * نظرية البطلان
- * نظرية الدفاع الشرعى العام

obeikandi.com

مصدر الشرعية الأصل : الوحي .

وأساس الشريعة الأصل : إقامة شرع الله .

فإن قام الأساس الأصل مستمداً من المصدر الأصل ، فقد قامت الشرعية ، وترتبت آثارها طاعة ، ونصرة ، وحراسة وجدان !

وإن تخلف الأساس الأصل أو اختلط المصدر الأصل ، فقد سقطت الشرعية وشاب التصرف البطلان ، ووجب الدفاع الشرعى العام دفاعاً عن الشرعية ابتداءً من إنكار القلب ، وانتهاءً إلى إنكار اليد .

تلك في « بساطة » لا تفتقد « الأصالة » آثار الشرعية .

وذاك هو الجزء بوجهيه : ، ثواباً ، وعقاباً .

١٨٧ - الوجه الأول للجزاء :

أمر الثواب واضح .

✽ إن الطاعة على قدر عمقها ، بحيث تصير طاعة النظام الشرعى لله سبحانه : « من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى » ^(١) .

وعلى قدر فاعليتها ، بحيث تكون فى المنشط والمكره على سواء : « بايعنا رسول الله ﷺ فى العسر واليسر ، والمنشط والمكره ، وعلى أثرة علينا .. » ^(٢) .

على قدر عمقها وفاعليتها ، فإن الطاعة تجذب انضباطها وموضوعيتها :

- تجذب انضباطها : فى مثل حديث رسول الله ﷺ : « إنها الطاعة فى المعروف » ^(٣) ، و « ... فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » ^(٤) .

وهو ما ألمح إليه القرآن حين قرن طاعة الله وطاعة الرسول بفعل الطاعة ولم يقرن أولى الأمر بذلك الفعل ليدل على أن طاعة هؤلاء لا تجب استقلالاً ، وإنما تجب استمداداً من

(١) رواه البخارى .

(٢) متفق عليه ، عن عبادة بن الصامت .

(٣) رواه البخارى .

(٤) متفق عليه .

الطاعتين وفي حدود الطاعتين : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (النساء : ٥٩) ^(١) .

- وتجد موضوعيتها : في أنها لا ترتبط بشخص الحاكم ، ولكنها ترتبط بمدى التزامه بالشرعية : «أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصية فلا طاعة لي عليكم» ^(٢) .

* وإن النصرة للنظام الشرعي ، تصل في إيجابيتها إلى حد التضحية بالنفس والمال في مواجهة العدو في الداخل وفي الخارج على سواء .

فالجهد في مواجهة العدو الخارجي ، دفاعا عن مبادئ الإسلام ، أو عن دار الإسلام .

والجهد في مواجهة العدو الداخلي ، من البغاة الخارجين على النظام الشرعي .

* وإن حراسة الوجدان للنظام الشرعي تغنيه عن أجهزة كثيرة معقدة ، تغدو - في كثير من الأحيان - بحاجة إلى من - يجرسها ! إن الفرد المسلم بحفاظه للنظام الشرعي يتعبد الله كأنه يراه ، فيحس معنى قول الله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ (الحديد : ٤) .

١٨٨- هذا هو الوجه الأول للجزاء .. إن التزم النظم الشرعية .

أما إن خرج عليها فإن الوجه الآخر للجزاء يظهر ، يبدأ موضوعيا ببطلان كل خروج ، وينتهي إلى إنكار اليد إسقاطا للحاكم ، وإسقاطا للنظام ، وبين هذا وذاك مراحل تبدأ بالاعتزال ، ثم الامتناع عن الطاعة ، ثم إنكار الكلمة . فرد الفعل يبدأ من التصرف نفسه فيدمغه بالبطلان ثم ينتقل إلى الأمة فيحرك واجب الدفاع الشرعي .

(١) قال الطبري : فلا طاعة واجبة لأحد غير الله والرسول أو لإمام عادل (تفسير الطبري ج ٥ ص : ٨٩) وقال البيضاوي : « أمر الناس بطاعتهم بعدما أمر بالعدل » على الوجوب ، طاعتهم ماداموا على الحق (تفسير البيضاوي ص : ١١٥) ، وقال الرازي : إن طاعة الأمراء إنما تجب إذا كانوا على حق (مفاتيح الغيب ج ٣ ص : ٣٥٦) ، وقال الزمخشري : والمراد بأولى الأمر منكم : أمراء الحق (الكشف ج ١ ص : ٢٧٥) ، ونلاحظ في الآية الكريمة قيد عدم ذكر فعل الطاعة مع أولى الأمر كما كان مع الله والرسول ، وقيد « منكم » وهي إشارة إلى الأساس الثاني من أسس الشرعية السلطة : أساس الرضا .

(٢) الطبري ج ٣ ص : ٢١٠ .

ولذا قسمنا الباب إلى فصلين :

الفصل الأول : في نظرية البطلان .

الفصل الثانى : في نظرية الدفاع الشرعى العام ، وهى التى يندرج تحتها البحوث

الخمسـة التى تشكـل فى مجموعها واجب الدفاع الشرعى العام ، دفاعا عن الشرعية التى

يقوم عليها النظام الإسلامى السياسى !

واكتفينا بالنسبة للوجه الأول بما قدمنا لوضوحه .

obeikandi.com

الفصل الأول

نظرية البطلان

١٨٩ - تمهيد وتقديم :

فى عالم القانون يعرفون البطلان جزاء على مخالفة القانون .
وعلى قدر جسامة المخالفة ، وعلى قدر قيمة النص القانونى يكون « قدر » البطلان .
ففى مجال القانون الخاص : يعرفون البطلان النسبى ، والبطلان المطلق كما يعرفون
الانعدام^(١) .

وفى مجال القانون العام : يخف البطلان النسبى أو يختفى ، وتبقى التفرقة بين البطلان
والانعدام خاضعة لجسامة المخالفة التى ترتكب انتهاكا لأحكام القانون العام^(٢) .

(١) تقسم النظرية التقليدية البطلان إلى ثلاث مراتب ، الانعدام ، البطلان المطلق Nullité Absolute ،
وبطلان Nullité -Relative ، وذلك راجع إلى الجانب الذى يصيبه الخلل فى التصرف ركنا أو
شرطا . وفى مجال المرافعات يرى البعض - بحق - أن نظريات القانون المدنى التى تحكم التصرف
القانونى لا تناسب طبيعة العمل الإجرائى (الدكتور فتحى والى - نظرية البطلان - ص ٤٥٧ - الطبعة
الأولى) .

وبرغم ما وجه إلى النظرية التقليدية فى تقسيمها للبطلان إلى المراتب السابقة ، فإنها لا تزال قائمة
فى مجال العمل تودى دورها . وفى القانون المصرى يأخذ بالتفرقة بين البطلان النسبى ويسميه القابلية
للبطلان المطلق ، وتتمثل التفرقة فى أحكامه كل فى جواز إجازة التصرف القابل للإبطال وفى
تصحيحه بالتقادم (راجع تفصيلا : للأستاذ الجليل الدكتور عبد الرازق السنهورى ج ١ ص : ٤٨٦
وما بعدها - الوسيط ، والدكتور عبد الحى حجازى ص : ٣٣٤ وما بعدها - النظرية العامة للتزام ،
والدكتور فتحى والى ص : ٤٥٦ وما بعدها) .

(٢) أكثر ما يرد الحديث عن البطلان فى القانون العام ، وفى أحد فروعه وهو قانون الإجراءات الجنائية ،
حيث يفرقون بين الإجراء الجوهرى والإجراء غير الجوهرى ، وبالتالى يرتبون البطلان المطلق
وبطلان النسبى كجزء ، ويرتبون الانعدام فى حالات اضطرت واختلفت فيها وجهات النظر
حولها (راجع الزميل الدكتور مأمون سلامة الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ص ٧٥٣ وما
بعدها ، وفى مجال القانون الدستورى ، لم نجد من تكلم عن نظرية البطلان ...) . وفى فرع قريب =

وربما كانت التفرقة بين أحكام البطلان في مجال القانون الخاص ، وتلك في مجال القانون العام راجعة إلى اختلاف طبيعة العلاقات التي يحكمها كل من القانونين ، فالقانون الأول يحكم علاقات الأفراد بين بعضهم .

وهذه كثيرا ما يحكمها التراضي ، لذلك كانت قاعدة القانون الخاص :
العقد شريعة المتعاقدين ، وكان مجال القواعد الآمرة قليلا ، ومن هنا يمكن للإجازة والتقدم أن تزيل ما عساه يعلق بهذه العلاقات .

وأما في مجال القانون العام فالعلاقات المحكومة تقف الدولة طرفا فيها ، وتتسع قاعدة القواعد الآمرة تفرض سلطانها على تلك العلاقات ، وترتفع بكثير منها إلى مستوى النظام العام الذي ينبغي الحفاظ عليه .

من هنا ، كان الجزء - غالبا - هو البطلان أو الانعدام .
وفي فقهننا الإسلامي نظرية للبطلان ، على نحو أعمق وأدق ، تأصيلا وتفريعا .
١٩٠ - تأصيل البطلان في الشريعة :

ترد أحكام البطلان في الأصول قبل الفروع ، لتحكم من هذه القمة سائر الفروع ويرجع ذلك إلى احترام القانون الإسلامي ، احتراما يصل إلى التعبد بطاعة أو امره من جانب الحاكم والمحكوم على السواء ، وهو احترام موضوعي لا شخصي بمعنى أنه يرتبط بالنصوص ومصدرها ولا يرتبط بأشخاص الحاكمين ، وهو ما قدمنا الإشارة إليه حين قلنا : لا قداسة لأشخاص الحاكمين .

وبهذه القداسة لشرع الله يترتب البطلان تلقائيا على كل مخالفة لحكم قطعي أو إجماع فالبطلان يترتب بقوة القانون بغير حاجة إلى نص يترتب البطلان ، بل وبغير حاجة إلى حكم قضائي يترتب ذلك البطلان ومن ثم فلا محل لقاعدة : لا بطلان بغير نص المعمول بها في مجال القانون - وذلك نأخذه من قول رسول الله : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد »^(١) أي : فهو باطل ..

= منه وهو القانون الإداري يأخذون بالنظرية التقليدية في تفريقها بين البطلان والانعدام ، ويكاد يختفى الحديث عن البطلان النسبي ، ويختفي البعض حين يتحدثون عن البطلان بالقابلية للإبطال ؛ إذ قد استعمل المشرع المدني المصري هذا الاصطلاح عن البطلان النسبي (النظرية العام للقرارات الإدارية الدكتور سليمان الطهاوي ص : ٣٤٦ الطبعة الثالثة) .

(١) متفق عليه ، وهذه رواية مسلم .

فهذا النص يقرر القاعدة العامة في البطلان جزاء لكل تصرف غير شرعى ، بغير حاجة إلى نص خاص في كل حالة على حدة .

١٩١ - أحكام البطلان :

في نظرية محكمة للأحكام يتحدثون في أصول الفقه عن قسمين للأحكام الشرعية :

١- أحكام تكليفية : وهى خطاب الشارع سبحانه وتعالى إلى العباد اقتضاء (أى طلب فعل أو طلب كف) أو تخييراً ، فأمر الله بالجهاد والصلاة حكم تكليفى على سبيل الاقتضاء ، كذلك نهى عن الفحشاء والمنكر ، وأمر الله فى المباحات هى حكم تكليفى على سبيل التخيير .

٢ - أحكام وضعية : وهى خطاب الشارع سبحانه وتعالى إلى العباد على سبيل الوضع ، بمعنى جعل الشئ سبباً فى شئ آخر ، أو شرطاً فيه ، أو مانعاً منه . فأمره بالصلاة للدلوك الشمس : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء : ٧٨] جعل الدلوك سبباً فى صلاة الظهر .

وأمره بالوضوء للصلاة : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] جعل الوضوء شرطاً لصحة الصلاة .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ [النور : ٤] ، جعل القذف مانعاً من قبول الشهادة^(١) .

(١) راجع : الدكتور حسين حامد حسان فى كتابه أصول الفقه ص : ٣٥ وما بعدها وسائر كتب الأصول والحكم التكليفى على هذا النحو خمسة أنواع :

١ - إيجاب : وهو طلب الفعل طلباً جازماً .

٢ - نذب : وهو طلبه طلباً غير جازم .

٣ - تحريم : وهو طلب الكف طلباً جازماً .

٤ - كراهة : وهى طلب الكف طلباً غير جازم .

٥ - إباحة : وهى التخيير بين الفعل والكف .

والأحناف تجعل الإيجاب قسمين : فما كان بدليل ظنى فهو واجب وما كان بدليل قطعى فهو فرض ، كذلك التحريم : ما كان بدليل قطعى فهو التحريم وما كان بدليل ظنى فهو كراهة التحريم ، وبذلك يزدون على الجمهور قسمين (الدكتور حسين حامد المرجع السابق وكتب الأصول) .

والأحكام التكليفية - خاصة ما كان منها أمراً أو نهياً - تربي في المسلم إيجابية جميلة تجعل منه عضواً نافعاً في المجتمع يتقدم عنده الواجب على حق ، ويتذوق في أدائه للواجب جماعياً كان أو فردياً ، ما يتذوقه في أدائه للصلاة ..

لأنه في كليهما يتعبد الله ويطيعه !

والأحكام الوضعية ، تربي في المسلم الميزان الدقيق ، فيفرق بين السبب والشرط والمانع ، ويطيع الله في هذه الأحكام كما يطيعه في سائر الأحكام التكليفية .

فمن أى الطائفتين كانت أحكام البطلان ؟ :

نبادر فنستبعد أن يكون البطلان حكماً تكليفياً ؛ لأنه ليس طلب فعل ولا طلب كف ولا هو تخيير بين فعل وكف ، إنما هو من الأحكام الوضعية باعتبار رابطة السببية بين التصرف وجزائه ، وهى رابطة ملموسة غير محدودة ، وهو باعتباره أحد قسمي الأحكام الشرعية واجب الاحترام من الجميع ، حاكماً ومحكوماً ، باعتبار ما للأحكام الشرعية من قداسة تصل إلى حد التعبد بطاعتها . وطاعتها هو التزامها .
ذاك في مجال التكليف .

١٩٢ - متى يكون البطلان ؟

والسؤال الوارد بعد ذلك :

هل كل مخالفة لحكم شرعى ترتب البطلان ؟

* لا شك في ذلك إذا كانت المخالفة لنص قطعى أو إجماع .

والمراد بالقطعية هنا قطعية الدلالة ، بمعنى أن النص لا يحتمل غير تأويل واحد كقوله تعالى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ (النساء : ١١) فإنه لا يحتمل سوى أن يكون للذكر ضعف نصيب الأنثى ، فإن قضى حاكم أو قاض بخلاف ذلك فحكمه باطل لمخالفته لنص قطعى الدلالة ، والإجماع قطعى في دلالاته كذلك لأنه يستند - غالباً - إلى دليل ظنى - ويأتى الإجماع فيرتفع به إلى مستوى القطعية .

أما النص الظنى الدلالة فلا يترتب البطلان على مخالفته ؛ لأنه قد يكون ثمة تأويلات أخرى خافية أو ظاهرة لذلك النص ، والأخذ بأحد دلالاته قد يكون أولى من الأخذ بالدلالة الأخرى ، لكنه لا يصل إلى حد القول بترتيب البطلان على الأخذ بالدلالة

الأخرى ، لذلك كان الأئمة حين يختلفون يحترمون رأى مخالفهم ، ويقول قائلهم : رأى صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب . بل لقد سئل أحدهم ^(١) : هل رأيك عين الصواب ؟ فقال : قد يكون عين الخطأ .

ولا نلتفت بعد ذلك لتلك الشذمة التى تعصبت لآراء مذاهبها وأئمتها تعصبا أعمى ، فراح ترمى بالكفر مخالفيها ، ولا أولئك الخارجين على الجماعة المسلمة الذين رموا كل الجماعة بالكفر .

نقول : لسنا نلتفت لهؤلاء ولا أولئك ، فقد عفا عليهم الزمان ، ولا ندرى أين عفو الله ؟ !

ولا محل هنا للحديث عن ظنية الورود وقطعيته ، فإن ظنية الورود لا تبرر المخالفة عن أمر الله ؛ لأننا مأمورون بالعمل بغلبة الظن ، وفيما عدا القرآن وعشرات من أحاديث الرسول ﷺ ، والقليل الثابت بالإجماع فإن بقية المصادر ظنية الورود ، والخوض فى العمل بها أو تركها تعطيل لمصادر الشريعة ، يؤدي إلى تعطيل الشريعة نفسها فى الكثير من أحكامها ، والقضاء على موارد خصبة تصل بنا إلى كشف حكم الله مع الحاجات المتجددة لعصرنا وللعبور القادمة .

وعلى ذلك ، فإن مخالفة نص ظنى الورود (كحديث آحاد) قطعى الدلالة يترتب عليه البطلان بقوة القانون ، استمداً من القاعدة الأصلية : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » أى باطل تماماً كمخالفة نص قطعى الورود (مثل القرآن أو الحديث المتواتر) قطعى الدلالة فإنه يترتب البطلان .

*** كذلك يتحقق البطلان إذا كانت المخالفة لمقصد الشارع الثابت بنصوص خاصة أو للمقاصد العامة للشرع .**

ذلك أن أحكام الله تهدف إلى تحقيق غايات تعرف من ذات النص الوارد ، أو تعرف من نصوص أخرى ، أو تندرج تحت الغايات والمقاصد العامة التى كشف عنها استقراء النصوص الشرعية وانعقد عليها إجماع العلماء أو حكى ذلك .

(١) الإمام أبو حنيفة رحمه الله .

فمثلا : وردت النصوص بالحث على الزواج ، وعرف من هذه النصوص أن مقصد الشارع إلى زيادة النسل فهذه غاية والزواج وسيلة ، وعلى ذلك إذا تزوج إنسان قاصداً تحليل الزوجة لآخر طلقها طلاقاً بائناً ، فإنه وإن انعقدت أركان العقد وتوافرت شروطه فقد تخلف مقصد الشارع وغايته من الزواج ، بل إن المقصد خالف مقصد الشارع وغايته ^(١) . لذلك يقع مثل ذلك الزواج باطلاً ^(٢) ، كذلك فإن تحديد النسل (أو ما يسمونه بتنظيم الأسرة) يناقض مقصد الزواج على النحو سالف الذكر ، بل ويناقض مقصداً عاماً من مقاصد الشريعة وهو الحفاظ على النسل ، وذلك إذا لم تتحقق ضرورة فردية له ، والضرورة متروكة لتقديرها ديانة ^(٣) .

* وعلى العموم ، فإننا ننبه إلى أن للتصرف ركنين : ركن مادي هو الفعل المادي ، وهذا ينبغي ألا يخالف نصاً وإلا وقع باطلاً - على نحو ما قدمنا - وركن معنوي هو النية ، وهذه ينبغي ألا تخالف مقصداً خاصاً ورد النص به أو مقصداً عاماً تضافرت على دلالاته عدة أدلة ، فمن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فقد وقعت هجرته باطلة . على أننا في مجال الحكم بالظاهر لا نحاكم النوايا إلا أن تتصل بالأعمال ويقوم عليها الدليل ، وحساب ذلك عند الله يوم القيامة .

(١) راجع عرضاً وتحليلاً جليلاً للإمام الشاطبي في كتابه الموافقات ج ٢ ص ٣٣٣ وما بعدها يقول المؤلف رحمه الله : « كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة ، وكل من ناقضها فعمله في المناقضة باطل . فمن ابتغى في التكاليف ما لم تشرع له فعمله باطل » . وقد قدم على ذلك أدلة ستة يقول في أولها : « فقد جعل ما قصد الشارع مهمل الاعتبار ، وما أهمل الشارع مقصوداً معتبراً وذلك مضادة للشريعة ظاهرة ، وفي الثاني يقول : إن حاصل هذا القصد يرجع إلى أن ما رآه الشارع حسناً فهو عند هذا القاصد ليس بحسن ، وما لم يره الشارع حسناً فهو عنده حسن ، وهذه مضادة أيضاً (ص : ٣٣٤ المرجع السابق) .

(٢) هذا ما اخترناه من بين آراء الفقهاء باعتباره متفقاً مع الأصول العامة ، وهناك آراء أخرى حيث يجري التفريق بين حالين أن يخفى هذه الحقيقة عند العقد ولا ينطقا بها عند إنشاء الصيغة ، وبين أن يصرح عند إنشاء العقد أنه يعقد عليها ليحلها للأول - واختلفوا في الحالين بين قائل بالبطلان وقائل بالصحة (راجع تفصيلاً لذلك : مؤلف الإمام محمد أبي زهرة في الأحوال الشخصية ص : ٣١٤) .

(٣) ونضيف أن ما أبيح بالجزء لا يصير مباحاً بالكل ، فإذا صحت نصوص تبيح أو تعفو عمن يمنع النسل لضرورة فلا يصح أن تصير قاعدة عامة أو هدفاً وغاية تقوم عليها أجهزة رسمية !!

وفي مجال البطلان : فإنه لا أهمية إلا لما يظهر منه القصد إلى مخالفة مقصد محدد للشارع أو مقصد عام له ، فمثل ذلك يقع باطلاً تماماً كما يبطل العمل المخالف من ناحية ركنه المادى (الفعل) .

والدليل على ما قدمنا هو ما سبق التدليل به على الركن المعنوى للعبادة ، يضاف إليها أن وقوع المخالفة لقصد الشارع يمثل استهزاء بآيات الله ، استهزاء بمقصدها وغايتها ، ولا شك أن المقصد والغاية أهم من الشكل أو الصورة ، وقد ورد النهى عن الاستهزاء بآيات الله : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ﴾ (البقرة : ٢٣١) ، وورد فى صياغة شديدة : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (آل عمران : ٣٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (التوبة) .

١٩٣ - آثار البطلان :

فى فقه القانون يفرقون فى آثار البطلان بين البطلان النسبى والبطلان المطلق ، وقريب من الأخير الانعدام ، فالأول تلحقه الإجازة ويصححه التقادم والثانى لا تلحقه إجازة ولا يصححه تقادم . والتفرقة تفقد أهميتها فى علاقات القانون العام إذ لا يكاد يعرف البطلان النسبى ، فتبقى فى مجاله التفرقة بين البطلان المطلق والانعدام ، وهما وإن اختلفا فى البداية من حيث الحاجة إلى تقرير البطلان المطلق بحكم قضائى بناء على نص وعدم حاجة الانعدام إلى ذلك فإنها فى النهاية لا يكادان يختلفان من حيث الآثار ، فكلاهما يترتب عليه اعتبار التصرف كأن لم يكن .

وفى الفقه الإسلامى عرف فقه الأحناف تفرقة بين الفساد والبطلان الأول يصيب شروط التصرف والثانى يصيب أركانه ، وهو ما يشبه كثيراً التفرقة بين أحكام البطلان النسبى والبطلان المطلق بيد أن التقسيم لا يكاد يجد مجالا له فى مجال الفقه السياسى الإسلامى ، ولا يعرف ذلك الفقه التقسيم الآخر من البطلان المطلق والانعدام ؛ إذ البطلان فى الفقه الإسلامى لا يحتاج إلى نص ولا إلى تقرير قضائى ، ومن ثم فإن التصرف غير الشرعى إذا ما دمع بالبطلان فهو بالانعدام سواء .

بيد أنه في مجال الفقه الإسلامى تفرقة دقيقة بين حقوق الله وحقوق العباد^(١) ، انتهت في صياغة رائعة إلى اعتبار كل حق لله فيه حق ، باعتبار ما فيه من جانب التعبد ، ومن ثم صارت الحقوق إما حقوق الله خالصة ، أو حقوقا غلب فيها حق الله ، أو حقوقا غلب فيها حق العباد^(٢) .

وباعتبار المجال السياسى ، فإن مجال حقوق العباد الغالبة قليل ، وعلى العكس يغلب حقوق الله الخالصة أو حقوق الله الغالبة ، ومن ثم كان الجزء هو البطلان أو الانعدام . ونحن نعتبر حقوق العباد الغالبة مثل حرمة الشخص وحرمة مسكنه ، نعتبرها في الفقه السياسى حقوقاً لله غالبية ؛ لما نراه من أن العدوان على هذه الحقوق مساس بقيم ومثل حرصت الشرعية الإسلامية على كفالتها ، فالعدوان على كرامة فرد أو حرمة شخصه أو حرمة مسكنه عدوان على تكريم الله سبحانه لأدمية الإنسان ، تواترت عليها كثير من النصوص : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ (الإسراء : ٧٠) ، ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا ﴾ (النور : ٢٧) « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » ، « من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة » . ومن ثم فإننا لا نقبل - في الفقه السياسى - تنازلاً عن هذه الحقوق ، ولا إجازة لأى عدوان عليها ، ولا نقبل سقوطها بمضى المدة أو التقادم^(٣) .

(١) أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله - أصول الفقه ص : ٣١٠ وما بعدها .

(٢) الإمام الشاطبى - الموافقات ج ٢ ص : ٣١٧ وما بعدها والدكتور حسين حامد أصول الفقه ص : ١٠٧ ، وفي ذلك سبق الفقه الإسلامى الفقه الوضعى الذى جاء في نظريات حديثة أن يتحدث عن الحقوق الفردية باعتبارها وظائف اجتماعية ، من أحدث هذه النظريات : نظرية التضامن الاجتماعى - للععيد ديجي ، ونظرية المنظمة لرينار .

(٣) قريباً من تلك النظرة نص الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية في المادة ٥٧ منه على أن : « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكلفها الدستور والقانون - جريمة لا تسقط الدعوة الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء » - وهو نص مستحدث دعت إليه الأحداث الدامية المؤسفة السابقة على سبتمبر سنة ١٩٧٠ م .

الفصل الثانى

نظرية الدفاع الشرعى العام*

١٩٤ - مقدمة :

من قبل أن تعرف النظم الوضعية حقوقاً للأفراد ، عرف الإسلام لهم حقوقاً لم يصل بعد إليها نظام .

ومن قبل أن تعرف النظم الوضعية حقوقاً للجماعة ، وتنزع إلى نظرية « المنظمة » كما رسمها « رينار » عرف الإسلام للجماعة حقوقاً .. أسأها الفقهاء حقوق الله .

بل لقد رسم الإسلام نظرية للحقوق لم تصل إليها بعد أحدث النظريات ، حين قسم أحد فقهاءه - استنباطاً من النصوص - الحقوق إلى حقوق لله ، وحقوق للعباد ، وقال : إنه ليس من حق للعبد إلا والله فيه حق ، ولكن حق الله قد يغلب ، وحق الفرد قد يغلب ، فكانت حقوقاً ثلاثة : حقاً لله خالصاً مثل حقه فى التشريع ابتداءً ، وحقه فى إقامة حد الزنى وحد الشرب (شرب الخمر) ، وحقاً لله غالباً مثل حد القذف ، فإنه وإن كان حقاً لله ، فإن للعبد فيه حقاً أن يسان عرضه لذلك كانت الدعوى شرطاً فيه ^(١) .

أما حق العبد الغالب مثل القصاص ، فإن له أن يعفو ، ومع عفو لولى الأمر أن يوقع التعزير الملائم كما أن سائر الحقوق التى يسميها الوضعيون : « حقوقاً فردية » هى فى الواقع حقوق للعباد غالبية لكن فيها لله حقاً ألا يساء استعمالها ، وأن تستهدف تحقيق مقاصد الشارع الحكيم وهى مقاصد عليها عجزت الأوضاع الوضعية عن بلوغها ، حتى صارت الحقوق الفردية « اختصاصات أو أحكاماً يصفها بها الشارع ، أو بلغة القانون مراكز قانونية أو وظائف اجتماعية لبلوغ المقصد الأسمى ، الذى تتحدد به دائرة واسعة .

(*) هذه التسمية نقلاً عن القاضى عبد القادر عودة - رحمه الله - فى كتابه الرائد التشريع الجنائى

الإسلامى - ج ١ ص : ٤٨٩ طبعة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

(١) البدائع ج ٧ ص : ٥٢ .

يخطو فيها الأفراد ويتحركون»^(١) !

ومن خلال هذا التقسيم الفريد - نستطيع بعون الله أن نرسم نظرية للدفاع الشرعى لم تصل إليها أحدث الأنظمة ولم تخطها أحدث الكتابات .

إن الاعتداء على حقوق العباد يولد حقا في الدفاع الشرعى الخاص .

وإن الاعتداء على حقوق الله الخالصة أو الغالبة يولد حقا بل واجبا في الدفاع الشرعى العام .

لكن إذا كانت حقوق العباد لله فيها حق ، فإنها كذلك تولد حقا في الدفاع الشرعى العام وإن لم يصل إلى المرتبة السابقة !

والدفاع الشرعى لم تعرفه النظم الوضعية إلا حديثا ، وعرفته قاصرا على مجال الحقوق الخاصة ، وفي هذا المجال كذلك يشوبه الكثير من القصور ، ويكفى حتى لا نخرج عن نطاق البحث أن نضرب مثلا لرجل كان يزنى بزوجة آخر ، فدخل عليها الزوج وهما في حالة التلبس ، فهم أن يقتلها لكن الزانى عاجل الزوج بالقتل ، فقضت محكمة الجنايات تطبيقا للقانون الوضعى المصرى ببراءة القاتل الزانى ؛ لأنه بالنسبة للقتل كان في حالة دفاع شرعى ، ولأنه في جريمة الزنا قد مات الزوج قبل أن يقدم الشكوى اللازمة لتحريك الدعوى ، وهكذا في ظل القوانين الوضعية يقتل ويزنى فى آن واحد ، ويفلت من الحد والقصاص ، بل ومن كل عقاب !!

وقد عالج الفقهاء الدفاع الشرعى الخاص تحت عنوان « دفع الصائل »^(٢) .

ولعله أكثر تحديدا ودلالة على المعنى من اصطلاح الوضعيين ، وعالجوا الدفاع الشرعى العام تحت عنوان « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » أو « الحسبة » .

(١) كان الإمام الشاطبى رحمه الله صاحب ذلك التقسيم وتلك النظرية الثابتة إلى الحقوق ، ولقد صاغ زميلنا الدكتور مصطفى كمال وصفى نظرية للحقوق قدمها فى مؤتمر علماء المسلمين السادس (١٤ إبريل سنة ١٩٧١) ، بحث غير منشور .

(٢) الصائل : من صال يصول صولا ومنه المصاولة ، والصيال والصيالة بمعنى القتال ، أو الوثوب .. وكلها تدور حول معنى الاعتداء ، فهى أبلغ فى تمثيل حقيقة الدفاع الشرعى أنه دفع اعتداء أو دفع لمعتد (راجع : القاموس المحيط ص : ٤ ج ٤ ، مادة صال ، ومختار الصحاح للإمام محمد الرازى ص : ٣٧٤) .

وإذا كان القسم الأول : يخرج كثيرا عن موضوع بحثنا ، فإننا نكتفى ببيان القسم الثاني والله المستعان ، فنتناوله في مبحثين :
مبحث أول : نحاول فيه بناء نظرية عامة .
ومبحث ثان : نتعرض فيه لمراحل الدفاع الشرعى العام .

obeikandi.com

المبحث الأول

النظرية العامة

١٩٥ - طبيعة الدفاع الشرعى العام :

يكون الدفاع الشرعى العام بمناسبة عدوان على حق من حقوق الله ، فيبيح دفع هذا العدوان بما يصل إلى حد القتل أو القتال^(١).

وسبب الإباحة هنا راجع إلى أن الفرد يمارس « رخصة » داخل واجب فرضه الشارع عليه في إنكار المنكر - فكل حق في الإسلام يتضمن واجبا هو جانب حق الله في ذلك الحق ، وكل واجب يتضمن حقا - أو الأدق رخصة - تقتضيها ممارسة ذلك الواجب^(٢).

(١) القتل بالنسبة لحقوق الله المتعلقة بالأفراد ، كالقتل دفعا لجريمة الزنا ، باعتبار أن التكليف السليم في الاعتداء على العرض أنه اعتداء على حق الله - وقد جاء الفقه الإسلامى أن من قتل من زنا بامرأته فلا دية عليه ولا قصاص - وهو عكس المعمول به في القانون ، إذ ينظر إلى الأمر نظرة مغايرة فيجعل ذلك مجرد ظرف مخفف - وأساس ذلك ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أنه بينما كان يتغذى يوما إذ أقبل عليه رجل يعدو ومعه سيف ملطخ بالدم ، فجاء حتى قعد مع عمر ، فجعل يأكل حتى أقبل جماعة فقالوا : يا أمير المؤمنين : إن هذا قتل صاحبنا مع امرأته ، فقال عمر : ما يقول هؤلاء ؟ فقالوا : ضرب بسيفه فقطع فخذى امرأته ، وأصاب وسط الرجل فقطعه اثنين - فقال عمر : إن عادوا فعد ، رواه هشيم عن مغيرة عن إبراهيم - أخرج سعيده ، وإن كانت المرأة مطاوعة فلا ضمان عليه فيها ، وإن كانت مكرهة فعليه القصاص (المغنى ج ١٠ ص : ٣٥٠ ، واشترط البعض أربعة شهود ، وفرق البعض بين المحصن وغير المحصن (راجع المذاهب ج ٢ ص : ٢٣٥ والفتاوى الهندية ج ٢ ص : ١٩٦٧ والشرح الكبير للدردير ج ٤ ص : ٢١٢ ، الرمل ج ٨ ص : ٤٠) أما القتال فيكون دفعا عن حقوق الله - المتعلقة بالأمة كلها ، كالقتال لإقامة شرع الله : ﴿ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ لِلدِّينِ كُلِّهِ لِلَّهِ ﴾ (الأنفال : ٣٩) وهو ما سنفصله بإذن الله عند الحديث عن نظرية الخروج .

(٢) تختلف القوانين الوضعية في وضع الدفاع الشرعى « الخاص » بين الواجب والحق وتضيف بعضها الضرورة ، وإلا أن بعضا من القوانين لاحظت أن القول بأنه حق يقتضى أن يكون في مقابلته واجب ، ففضلت استعمال لفظ حالة « الدفاع الشرعى » تأسيسا على أنه في التعبير الدقيق « رخصة » وليس حقا (تعبير حالة : القانون المدنى المصرى رقم ١٦٦ ، قانون الجزاء الكويتى م ٣٣ - تعبير « ضرورة » م ٧٢ من القانون الليبى ، ٨١ ، ٨٢ من القانون المغربى) راجع الدكتور محمود مصطفى أصول قانون العقوبات في الدول العربية الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢ .

وواجب إنكار المنكر - عند الفقهاء - واجب كفائي^(١) بمعنى أنه إذا قام به « بعض » كاف سقط عن الباقي ، وإن لم يقم به ذلك البعض الكافي فقد أثمت الأمة كلها بترك هذا الواجب .

وعلى هذا الذى قاله الفقهاء ، فإن شراح القانون لم يستطيعوا أن يرتفعوا « بمقاومة الظلم » - وهى إحدى صور الدفاع الشرعى العام فى الإسلام - لم يستطيعوا أن يرتفعوا به أكثر من مرتبة « الحق » ، فقد أعلنت الثورة الفرنسية فى إعلان حقوق الإنسان الصادر فى سنة ١٧٩٩ أن حقوق الإنسان هى الحرية ، والملكية ، والمساواة ، ومقاومة الظلم
Libertè, Propriété, Égalité, Résistance à l'oppression .

وبقى الإسلام متفردا بجعل مقاومة الظلم وغيره من صور المنكر فى المجتمع الإسلامى واجبا وليس مجرد حق ، فيرتفع بالمجتمع إلى المستوى من الإيجابية لا يصل إليه نظام آخر ، ويحقق بذلك كفالة القضاء على كل انحراف يظهر من جانب السلطة !
بيد أننا نرى أن واجب الدفاع الشرعى العام ، ليس مجرد واجب كفائي ، بحيث إذا قام به البعض الكافي سقط عن الباقي ، فذلك ما قد يؤدي إلى شيء من « التواكل » يضعف فاعلية ذلك الواجب الخطير ؛ لذلك فإننا نرى أن ذلك الواجب واجب عيني على كل فرد من أفراد الأمة إذا تحققت شروطه على النحو الذى سنشير إليه ، ولسوف نجد أن هذه الشروط يمكن تحقيقها لدى كل فرد من أفراد الأمة على الأقل بالنسبة لبعض مراحل ذلك الواجب .

وهذا التكليف من جانبنا لذلك الواجب يعطيه دفعة وفاعلية تتحقق به أهداف ذلك الواجب الخطير ، ونحن نستند فى ذلك التكليف إلى ما يلي :

١- إن أكثر من حديث نفى الإيذان عمن لا ينكر المنكر ولو بقلبه ، فقال أحدهما :
« ليس وراء ذلك من الإيذان حبة خردل »^(٢) ، وقال الآخر : « وذلك أضعف الإيذان »^(٣) .

(١) الفخر الرازى ج ٣ ص : ١٩ ، الكشف للزمخشري ج ١ ص : ٣١٩ ، وأحكام القرآن لابن العربى ج ١ ص : ١٢٨ ، وأحكام القرآن للقرطبي ج ٤ ص ١٦٥ ، أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص : ٢٩ ، وأسنى المطالب ج ٤ ص : ١٧٩ ، مواهب الجليل ج ٣ ص : ٣٤٨ .

(٢) من حديث رواه مسلم .

(٣) من حديث رواه مسلم .

ونفى الإيمان يقتضى أن يكون ذلك الواجب واجبا عينيا ، وإلا فمن لم يأت به فقد انتفى عنه الإيمان ، وذلك يتعارض تعارضاً ظاهراً مع القول بأنه واجب على البعض إذ يغدو البعض الآخر وقد انتفى عنهم الإيمان !

٢ - ما جاء في الحديث من أنه « لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماءؤهم فلم ينتهوا فجالسهم وواكلهم وشاربهم ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم » ^(١) ، وذلك قول الله : ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ ^(٢) . ﴿ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) (المائدة) .

والتناهى عل النحو الموضح آنفاً - هو حد أدنى لا بد منه ، فإن تخلف فقد حقت لعنة الله .

ولا يكون ذلك إلا إذا كان واجب التناهى ، أو إنكار المنكر ، واجبا عينيا على كل فرد من المسلمين كل حسب قدرته .

٣ - أن حديثا جاء فيه : « إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون منهم وتنكرون ، فمن كره برئ ، ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضى وتابع » ^(١) ، فقد دل الحديث : إن من كره بقلبه فقد برئ من الإثم ، وإن من أنكر بما هو أكثر من الكراهية والإنكار ، فقد برئ ، فقال : « ولكن : من رضى وتابع » ، أى من رضى فقد وقع فى الإثم ، ومن تابع فقد انتفت عنه السلامة والنجاة ، وحقت عليه المسؤولية والعقاب .

٤ - إن هناك قدراً من إنكار المنكر يقدر عليه الجميع وهو « إنكار القلب » ، فإن تخلف عنه فقد خالف أمر رسول الله ﷺ الذى جاء على سبيل الوجوب ولم يصرفه عن الوجوب صارف .

(١) رواه الترمذى ، وأبو داود ، وابن ماجه ، واللفظ للترمذى ، وقال : حسن غريب .

(٢) جزء من حديث رواه مسلم .

٥ - إنه بغير تحقق قدر من الإنكار ، فإن المسلم يعد بسكوته مشاركا في الإثم مع مرتكب المنكر ، وهو بذلك إما فاعل أصلى أو شريك ، وكلا الصنفين مسؤول في فقه الإسلام وفي الفقه الحديث !

وهو ما بحثه الفقهاء في « الجريمة بالترك أو بالامتناع » .

٦ - إن الحجة الرئيسية لأصحاب التكليف الآخر لهذا الواجب هو ورود من في النص القرآني الكريم : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (آل عمران : ١٠٤) فقد قالوا إن من تفيد التبعض^(١) ، فدل ذلك على أن قيام البعض بهذا الواجب يسقطه عن الآخرين ، ونحن نقول مع غيرنا إن (من) يمكن أن تكون للبيان كما يمكن أن تكون للتبعض .

وإذا وردت نصوص تفيد أن ذلك الواجب واجب عيني لا يسقط عن أحد من المسلمين إلا بشروط سقوط التكليف المعروفة ، فإن من هنا وجب صرفها إلى المعنى البياني لا التبعض فيكون معنى الآية - والله أعلم ولتكونوا أمة ، صفتكم كذا وكذا - كما قال سبحانه وتعالى في وصف المؤمنين في آية أخرى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (التوبة : ٧١) ، فقد جعل أول صفة للمؤمنين بعد ولايتهم لبعضهم البعض أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأردفها بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله .

والصفة السابقة واجب عيني لأن من تولى الكافرين افتقد الإيمان : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (المجادلة : ٢٢) ، ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ (المائدة : ٥١) ، والصفات اللاحقة (إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله) كلها واجبات عينية ، كذلك صفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفي آية أخرى يقدم سبحانه تعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(١) على سبيل المثال إحياء علوم الدين للغزالي ج ٢ ص : ٥ .

على الإيمان نفسه : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (آل عمران : ١١٠) ، ولا يمكن أن تتقدم صفة على الإيمان إلا إذا كانت واجبا عينياً على كل فرد لا يتحلل منه لأن غيره أذاه !

والأمر بعد ذلك أمر استطاعة^(١)

فمن استطاع التغيير باليد فقد وجب عليه ذلك ولا ينتقل إلى المرحلة الأخرى إلا في حالة عدم الاستطاعة ، ومن استطاع التغيير باللسان فقد وجب عليه ذلك ولا ينتقل إلى المرحلة الأخرى إلا في حالة عدم الاستطاعة ، فمن لم يستطع هذا ولا ذاك فإن هناك درجة يستطيعها الجميع ، ولا يعذر أحد بتركها وإلا افتقد الإيمان ، وهي أن ينكر بقلبه .
بيد أننا في علاج المنكر سنبين مراحل علاجه بما يتفق مع ترتيب - الضرورات .

١٩٦ - ضرورات تتنازع الدفاع الشرعى العام :

١ - الدفاع الشرعى العام دفاع عن الشرعية التى يقوم عليها النظام الإسلامى ، ومن ثم فهو دفاع عن أولى ضرورات الدين .

٢ - لكنه قد يصطدم بضرورة أخرى هي من ضرورات الدين ، وهي ضرورة الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية وسلامة الدولة الإسلامية إذ قد يترتب على الدفاع الشرعى فى أقصى مراحل تفتيت وحدة الأمة الإسلامية بتقاتل بعضها مع البعض الآخر ، كذلك قد يترتب عليه المساس بسلامة الدولة الإسلامية ، إذ قد يغرى التقاتل الأعداء بالتدخل واحتلال أراضي الدولة الإسلامية أو بعض أراضيها .

٣ - كذلك قد يصطدم الدفاع الشرعى بضرورة أخرى تلى ضرورة الدين : وهي ضرورة الحفاظ على النفس بما يرتبه القتال من تضحية بهذه الضرورة .
من أجل ذلك ، كان لابد للدفاع الشرعى من شروط وكان لابد له من مراحل .

(١) والاستطاعة لا تؤثر على عينية الواجب ؛ لأن الله جعل شرط الحج الاستطاعة ، ولم يقل أحد : إنه ليس بواجب عيني ، بل إن الأمر أكبر من ذلك . إن الاستطاعة شرط فى كل الواجبات الشرعية عينية وكفائية إذ لا تكليف إلا بمقدور - راجع : تفسير المنارج ٤ ص : ٣٤ ، ٣٥ ، وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص : ٢٩ ، القاضى عبد القادر عودة - رحمه الله - التشريع الإسلامى ج ١ ص : ٤٩٤ .

١٩٧ - شروط الدفاع الشرعى العام :

١- وقوع المنكر :

وقد فضل البعض ^(١) تعبير المنكر على تعبير المعصية باعتباره أعم ، تأسيساً على أن إنساناً قد لا يكون مكلفاً كمجنون أو صبي ويرتكب معصية كزنا مثلاً .

فإنه يكون واجباً دفع ذلك المنكر ، وإن كان الفاعل غير مسؤول - وليس ذلك - في رأينا - مصدر تعميم المنكر على المعصية ، إذ المسؤولية ترتبط بأهلية التكليف بغض النظر عن الفعل نفسه منكراً كان أو معصية - لكن المنكر أعم من ناحية أخرى ، فالمعصية - اصطلاحاً - تطلق على ما دون الكفر ، أما المنكر فيتسع لكل ما أنكره الشارع الحكيم . من كفر أو فسوق أو عصيان .

وتقدير المنكر يكون بالرجوع إلى شرع الله ، فكل ما أنكره شرع الله فهو منكر ، ولو تعارف عليه الناس ، وكل ما عرفه شرع الله فهو معروف وإن أنكره الناس .

فالناس الآن يتعارفون على منكرات كثيرة مثل شرب الخمر ، ولطم الخدود ، ومثل ما تتابعوا عليه منذ استعمرهم أعداء الإسلام من الحكم بغير ما أنزل الله ، وترك التشريع ابتداء لشركاء غير الله .

وهم من ناحية أخرى ينكرون كثيراً من العرف ، ينكرون أن يكون للإسلام نظامه السياسى والاجتماعى ونظامه الاقتصادى ، ظناً منهم أنه جاء ليحبس بين جدران المساجد فلا يتعداها إلى حياة الناس !

(١) الإمام محمد الغزالي - إحياء علوم الدين ج ٢ ص : ٢٨٥ ، ويضيف الإمام الغزالي شروطاً لوقوع المنكر :

١- أن يكون ذلك فى الحال لأنه إذا كان قد وقع ، فإن الأمر يغدو عقاباً على الفعل لا تملكه إلا السلطة ، قد استغنيا لذلك بقولنا : « وقوع » المنكر .

٢- أن يكون ظاهراً بغير تحسس ، وإلا وقع التسبب فيما نهى عنه الشارع وينهى عن المنكر .

٣ - أن يكون معلوماً بغير اجتهد ، وإلا فتحنا باباً للصراع بين الآراء والمذاهب ص : ٢٨٥ ، ٢٨٦ المرجع المذكور .

بل حتى الأخيرة - أداء الشعائر والنسك ، صارت بكل أسف - تنكر من أوساط عديدة، وتوضع موضع السخرية . والاستهزاء ، حتى لقد صح الأثر القائل : « القابض على دينه كالقابض على جمر » !

٢- دفع المنكر بالقدر اللازم والمناسب :

أى بالقدر اللازم كما والمناسب كيفاً - ولسوف يتضح هذا الشرط عند عرضنا لمراحل إنكاره بمشيئة الله .

٣- ألا يؤدي الدفع إلى ما هو أنكر منه :

وهو شرط هام ؛ لأنه إذا أدى دفع المنكر لما هو أنكر منه ، فقد وجب دفع الأشد بالأخف ، ووجب الانتهاء عن دفع المنكر وإلا كان الدافع واقعاً في معصية أشد من التي ينهى عنها .

وهذا الشرط مأخوذ من قول الله : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (الأنعام : ١٠٨) ومن الآيات الأخرى الجارية في نفس المعنى . كما أنه مأخوذ من القواعد الكلية التي قامت عليها شواهد من أدلة الشريعة الجزئية : مثل دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر ، ودفع الضرر مقدم على جلب المنفعة .

٤- شروط في المحتسب :

العلم قبل الإنكار ، والحلم عند الإنكار ، والصبر بعد الإنكار ، وذلك عدا الشروط العامة الواجبة في كل تكليف .

أما العلم قبل الإنكار : فلازم ليستبين الحق من الباطل والمعروف من المنكر !

أما الحلم عند الإنكار : فلازم لمواجهة كل حالة بما يقتضيها ، من غير غضب ولا انفعال .

ويدخل البعض مع هذا الشرط الورع ، وحسن الخلق ^(١) ، ولا شك أنها أعم لكن في مجال التخصيص ، فإن الإلزم فيها هو الحلم .

(١) الإمام الغزالي - المرجع السابق ص : ٢٩٢ .

وأما الصبر بعد الإنكار : فلما قد يجزّاه الإنكار من أذى أو إيذاء ، وهو ابتلاء يتوقعه من سلك سبيل الداعين إلى الله على بصيرة : ﴿ يَنْبَغِي أَقِمِ الصَّلَاةَ وَامْرُءًا بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (لقمان : ١٧) .

وفي سورة العصر : ﴿ وَالْعَصْرُ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُ خَسِيرٌ ۝ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝ ﴾ (العصر) عقب على التواصى بالحق والتواصى بالصبر ، ليكون النفس طويلا في طريق شاق ملئ بالأشواك ، فلا يسأم ولا ينكص على أعقابها !

وهناك شرط مختلف عليه ^(١) :

وهو شرط الحصول على إذن سابق من السلطة .

فالبعض يرى ذلك باعتبار أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولاية ، فلا بد من الاستمرار فيها ممن له الولاية العامة ، والبعض الآخر لا يرى ذلك لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يستمد حقه من النصوص مباشرة ^(٢) .

ونحن نرى الرأي الثانى مؤكدين له بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ، وهو فى رأينا - كما قدمنا - واجب عينى ، وليس مجرد واجب كفائى ، والواجب العينى لا يلزم أصلا الاستئذان فيه من الحاكم أو أولى الأمر - فليس يعقل أن يستأذن الإنسان فى إقامة الصلاة أو فى إيتاء الزكاة .

هذا من ناحية ..

ومن ناحية أخرى فإنه إذا صح هذا الخلاف فى مجال الدفاع الشرعى الخاص فإنه لا يصح فى مجال الدفاع الشرعى العام لأن الإنكار فيه موجه إلى الحاكم أو إلى السلطة أو إلى النظام ، فكيف نستأذن ممن ينكر عليه ؟ ^(٣)

(١) الإمام الغزالى - المرجع السابق ص : ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، والدكتور النادى ص ١٩٢ ، ١٩٤ المرجع السابق .

(٢) راجع الغزالى المرجع السابق عبد القادر الجيلانى - منهاج اليقين شرح أدب الدنيا والدين ص : ١٥٩ - الشيخ إبراهيم الشهاوى : الحسبة فى الإسلام ص ٤٨ الجوينى - الإرشاد ص : ٣٦٨ .

(٣) راجع فقرة (١٥٩) تحت عنوان « عصمة الأمة » .

المبحث الثانى

مراحل الدفاع الشرعى العام

١٩٨ - هذه المراحل .. ضرورة :

قدمنا أن الدفاع الشرعى العام تتنازعه ضرورات ..

الضرورة الأولى : ضرورة الحفاظ على الشرعية باعتبارها أولى ضرورات الدين !
الضرورة الثانية : ضرورة الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية وسلامة أراضيها وهى
من ضرورات الدين !
الضرورة الثالثة : ضرورة الحفاظ على أنفس المسلمين ، وهى ضرورة تلى ضرورة
الدين !

من أجل ذلك كانت المرحلة ضرورة للتوفيق بين هذه الضرورات !
فإذا أمكن حفظ الشرعية بتضحية أقل فلا ينبغي أن تتجه إلى الأكثر ، وإذا لم يمكن
حفظ الشرعية إلا بتضحية أكبر فلتكن التضحية الأكبر ، ولتبق الشرعية ، فإنها أساس
للأمة وأساس للدولة ، ولا بقاء لبناء بغير أساس ...
من هنا ..

بدأنا بالمرحلة الأولى : إنكار القلب مع الاعتزال ...
فقد تؤدى إلى تقويم المعوج وتغيير المنكر ، فإن أدت فلا يلجأ إلى التى بعدها .
والمرحلة الثانية : جهاد الكلمة .
وهو بدوره درجات ...
تبدأ بالتعريف ، وتنتهى إلى التعنيف ، وبينهما النصح فى رفق ولين ، ولا يلجأ إلى درجة
إلا إذا استنفدت التى قبلها .
والمرحلة الثالثة : هى الامتناع .

الامتناع عن الطاعة وعن النصرة ، باعتبارهما التزامين يقابلان التزام الحاكم بالخضوع
للشرعية ، فإن أسقط التزامه أسقطنا التزامنا .

ومن صور الامتناع : الامتناع عن تطبيق الدستور ، أو القانون ، أو اللائحة لخروج أى منها على شرعية الإسلام .

وتأتى المرحلة الرابعة - إذا لم يفلح ما سبق - وهى إسقاط الحاكم نفسه بعد إسقاط حقوقه ، وهذه التى تليها آخر الدواء ، والمرحلتان الرابعة والخامسة يقررهما أهل الحل والعقد ، فهم الذين كان إليهم عقد الخلافة ، وهم الذين يكون إليهم حل الخلافة .

ولا تعارض بين ذلك وبين ترتيب هذه المراحل ترتيباً عكسياً فى حديث : « من رأى منكم منكراً » ؛ لأن النظرة الثاقبة إلى هذا الحديث تؤيد الترتيب الذى نقول به ولا تنفيه ، فإن الحديث يقيد مرحلة اليد ومرحلة اللسان بالاستطاعة ، بينما يطلق مرحلة القلب من الاستطاعة ؛ لأن المرحلة الأخيرة مستطاعة بالنسبة للجميع ، وعلى ذلك فلا يلجأ إلى المقيد إلا بعد استنفاد المطلق ، ولا يلجأ إلى ما هو أكثر تقييداً إلا بعد ما هو أخف تقييداً .

المرحلة الأولى

إنكار القلب

١٩٩ - طبيعة هذا الجزاء :

هذا الجزاء واجب وليس مجرد حق .

وهو واجب عيني في مواجهة كافة المسلمين ؛ إذ لا يملك أحد أن يعتذر بعدم القدرة عليه .

على الأعم بالنسبة لشطره الأول (وهو إنكار القلب ، وعلى الأغلب بالنسبة لشطره الثاني) .

دليل ذلك : أن حديثاً عن إنكار القلب ، بأنه أضعف الإيمان ، وحديثاً آخر عبر عنه بأنه ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل فضلاً عن أن الحديث الأول قيد إنكار اليد ، وإنكار اللسان بالاستطاعة بينما لم يرد هذا القيد بالنسبة لإنكار القلب ، ومن ثم فيمكن أن يقال بانتفاء الإيمان مع تخلف إنكار القلب ، ومن هنا يمكن القول بأنه واجب عيني بالنسبة لغير القادر على إنكار اليد ، أو إنكار اللسان .

وهو بالنسبة للجميع كذلك واجب عيني ؛ إذ لا يصح إنكار اليد أو اللسان مع رضى القلب ، وإلا تخلف عن العمل ركنه المعنوي ، وكان ثلماً في إيمان المسلم أن يرضى قلبه بمنكر يخالف شرع الله .

٢٠٠ - أحكام هذا الجزاء :

أول ما يرتبه المنكر من آثار خارجية هو إنكار القلب .

وهو عمل قلب لا يعذر المسلم بتركه ، إلا أن يكون في قلبه مرض !

وهو أول رد فعل للمنكر في المجتمع القائم على شريعة الله ، وهو يتم تلقائياً في مجتمع ربي على المعروف ، فكان على الفطرة السليمة التي تنكر كل منكر !

وكل مسلم مطالب بهذا الواجب باعتباره المرحلة الأولى لرد العدوان على شريعة الله !

وهو قائم بالنسبة للقادر على غيره وغير القادر .

ذلك أن القادر لا يستطيع - طبيعة - أن ينطلق إلى إنكار اللسان وإنكار اليد ، وقلبه مطمئن بالمنكر راض به .

ذاك ، وهو لا يستطيع - شرعا - أن يهم بعمل وقصده متجه إلى خلافه ، ونيتة منعقدة على غيره ؛ إذ يفقد العمل ركنه المعنوى ، ويغدو حابطا بغير ثواب ! أما غير القادر ، فإنه يتعين عليه هذا الواجب ، وإلا فقد الحد الأدنى للإيمان ، فليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل . فليحذر الذين يظنون أنهم ناجون من غضب الله وعقابه ، وقلوبهم راضية بها حولهم من منكر ، وأحيانا مستبشرة به أو لاعبة وساخرة !

ويلازم عمل القلب عمل الجوارح ، لكنه عمل سلبى هو الاعتزال ..
أى : اعتزال المنكر واعتزال أصحابه ، ولقد حرص رسول الله ﷺ أن يقرن الاعتزال بإنكار القلب حين قال : « ولكن من رضى وتابع » .

فمن رضى فقد انتفى عنده إنكار القلب ، ومن تابع فقد انتفى عنده اعتزال الجوارح ، ومن ثم حق عليه الإثم وانتفت عنه السلامة !

والاعتزال هو الترجمة العملية لإنكار القلب ، وهو الشاهد على صدقه ، بغيره يغدو إنكار القلب من قبيل الأمانى ، أو يغدو مرحلة أخرى يتناقض فيها عمل القلب مع عمل الجوارح ، فيكون لونا من ألوان النفاق !

٢٠١ - شرعية هذا الجزاء :

يجد هذا الجزاء أساس مشروعيته فى :

١- ما قدمنا من حديث : « ... فمن لم يستطع فبقبله » وحديث : « ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » .

٢ - نهى القرآن عن الركون إلى الظالمين : ﴿ وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ ﴾ (هود : ١١٣) ، والركون يبدأ بعمل القلب بالرضا عنهم وعن ظلمهم ، وينتهى إلى عمل الجوارح ، وهو متابعتهم ، فنهيه عن الركون نهى عن الرضا بإنكار القلب ، ونهى عن المتابعة بالاعتزال .

٣ - نهى الحديث صراحة عن الرضا والمتابعة فى قوله ﷺ : « ولكن من رضى وتابع »
أى : من رضى وتابع فقد وقع فى الإثم والمعصية ، « ومن أنكر فقد سلم » أى : سلم من الإثم والمعصية ، ومما وراءهما من غضب وعذاب !

٤ - إن عدم التناهى عن المنكر - على هذا النحو - يستوجب لعنة الله : فقد ورد في الحديث: « لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماءهم فلم ينتهوا ، فجالسوهم في مجالسهم وواكلوهم وشاربوهم ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ، ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم » ^(١) ، وذلك قول الله : ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٣٥﴾ (المائدة) .

٥ - ما في الرضا والمتابعة من اشتراك ، اشتراك معنوى بتوافر الرضا ، واشتراك مادى بتوافر المتابعة ، وللشريك - في فقه الشريعة وفقه القانون - عقوبة الفاعل الأصلية !

٢٠٢ - آثار هذا الجزء :

هذا الجزء إن توافر كفيل بهز أركان الظالمين ، الذين يقارفون الفحشاء والمنكر ! وإن بدا في ظاهره أنه سلبى ضعيف !

فلو توافر في مجتمع عدم الرضا بالمنكر قلبا ، وعدم المتابعة عملا ، فإنه تتم « مقاطعة » إيجابية للمنكر ..

لا يملك أمامها إلا أن يخف أو يختفى ..

لكنه لا يملك معها - أبدا - أن يتبجح ويتعالى !

وهو مع توافر سائر أنواع الإنكار - من البعض - كفيل بحول الله - برد كل عدوان على شريعة الله وردعه ، وبغيره لا يستطيع البعض بالاستتهم أو بأيديهم أن يحققوا ما يبتغون ، إنهم بغير إنكار القلب من الجميع واعتزازهم بالمنكر يبدون خارجين على رأى الكثرة التى ارتضت ذلك المنكر ، وهذا ما يضعف من « الحق » ومن « حملة الحق » ، ويفسح الطريق أمام الباطل ليطش بالحق وأصحابه مستمسكا بما هو عليه من باطل ومنكر .

ولنا في التطبيق أن نتصور أثر هذا الجزء إذا صدر تشريع - يرخص في فتح مجال لشرب الخمر ، فأنكر الجميع بقلوبهم ذلك ، ثم امتنع « الجميع » عن ممارسة ذلك المنكر واعتزلوه ...

أيمكن أن يعيش بعد ذلك مثل هذا التشريع ؟ !

(١) أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، وهذا لفظ الترمذى ، وقال : حسن غريب .

المرحلة الثانية إنكار اللسان أو جهاد الكلمة

٢٠٣ - مقدمة :

كما كانت كلمة السوء تنفث الباطل وتغرى بالحق ، فكلمة الحق تعالى الحق ، وتخفّض الباطل وهى ترتفع بالمؤمن إلى أعلى قمة .. قمة سيد الشهداء ، كما تهوى كلمة السوء فى النار سبعين خريفاً !

ولقد كانت معجزات الأنبياء من قبل محمد : إبطال سحر ، أو إحياء موتى ، وكانت معجزة محمد : كلمة حق ^(١) ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ (الإسراء ١٠٥) ، فكانت أدخلت على الزمان ، وأبقى فى الوجدان ، وقامت عليها أقوى وأعظم دولة فى التاريخ . تلك هى الكلمة ...

فلا يصح أن يستهان بها مقروءة ، أو مسموعة ، أو منظورة !

٢٠٤ - شرعية هذا الجزاء :

١- من كل النصوص التى شرعت الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فلا شك أن من صور هذا وذاك إنكار اللسان .

٢- من نصوص خاصة صرحت : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه » ^(٢) ، وصرحت : « ثم تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » ^(٣) .

(١) الكلمة تطلق على الجنس ويقصد بها الكلمات .

(٢) جزء من حديث رواه مسلم .

(٣) جزء من حديث رواه مسلم .

وأخيرا ، تلك القمة السامقة : « سيد الشهداء حمزة ، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله » ، أو : أى الجهاد أفضل ؟ قال (عليه الصلاة والسلام) : « كلمة حق عند سلطان جائر »^(١) .

٣ - إن السكوت كتمان ، وكتمان الحق حرام ، والسكوت عن الحق شيطان أخرس .
والسكوت من ناحية أخرى - إعانة على المعصية إعانة بالسكوت والترك ، كما تكون الإعانة بالفعل والقول^(٢) .

٢٠٥ - طبيعة هذا الجزاء :

هو واجب ، وليس مجرد حق .

وهو واجب على كل من يستطيعه .

وهو إن كان - فى رأى - بالنسبة للعامة واجبا كفائيا^(٣) ، فهو بالنسبة للخاصة من أهل الاجتهاد والنظر واجب عيني ؛ إذ لا ينبغي لعالم أن يسكت على منكر والأصح فيه وعيد الله فيمن كتم العلم وكتم الحق ، فمن كتم العلم ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار ، ومن كتم الحق فهو شيطان أخرس ، وهو إن اشترى به ثمنا قليلا من حرص على دنيا أو عَرَضٍ فإنما يأكل فى بطنه نارا ، يصلها يوم القيامة سعيرا^(٤) .

٢٠٦ - مراحل الكلمة :

كما كان لجهاد المنكر مراحل ، ففى جهاد الكلمة مراحل كذلك :

١ - مرحلة التعريف :

ويقصد بها تعريف مرتكب المنكر بأن ما يرتكبه منكر ، وهذه تكون فى عبارة رقيقة غير جارحة ..

(١) رواه النسائي بإسناد صحيح .

(٢) يقول الغزالي : إن الإعانة على المعصية معصية ولو بشرط كلمة (إحياء علوم الدين ج ٢ ص: ١١) .

(٣) وهذا هو الغرض الكفائي وللدكتور ضياء الدين الرئيس إشارة جميلة إلى قيمة هذا الغرض باعتباره فرضا جماعيا وتقدمه على الفروض الفردية التى يطلق عليها اصطلاحا الفروض العينية (راجع: النظريات السياسية - الطبعة الرابعة ص ٢٦٢ وما بعدها) .

(٤) الأحاديث والآيات فى هذا المعنى معروفة .

﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ (طه : ٤٤) ، ﴿ يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَءَامِنُوا بِهِ ﴾ (الأحقاف : ٣١) ، ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامِنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَتَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (الحديد : ٢٨) ، ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامِنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ (الأنفال : ٢٤) .

وحديث الشاب الذي ذهب إلى رسول الله ﷺ يطلب إليه التصريح بالزنا ، فقال له : أترضاه لأملك ؟ أترضاه لابنتك ؟ أترضاه لأختك ؟ وهكذا حتى استجاش فطرته السليمة وأثار فيه جانب الخير ، فنفر من ذلك المنكر واجتنبه ما بقى من عمره !
وفي هذا اللون من الأداء الرقيق إغذار إلى الله : ﴿ قَالُوا مَعذِرَةٌ إِيَّايَ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَسْتَفْقُونَ ﴾ (الأعراف : ١٦٤) ، وفيه عون للمنصوح على الشيطان ، وهو في النهاية حجة على من يوجه إليه .

٢ - مرحلة الوعظ والنصح :

وهنا أيضا رفق ولين : ﴿ أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل : ١٢٥) ، ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ (العنكبوت : ٤٦) ، ﴿ يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (آل عمران : ٦٤) .

﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ﴿ قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ قُلْ تَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبَّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ ﴾ ﴿ (سبا) .

وهكذا نماذج من القرآن ، من دعوات الأنبياء السابقين ، من دعوة محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين - وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء ^(١) .

(١) أبو يوسف : الخراج ص : ١٠ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ص : ١٥ ، نهاية المحتاج على شرح المنهاج ج ٧ ص : ١٨٢ ، ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٣ ص : ١٧١ ، وينسب هذا الرأي إلى كبار الصحابة أبو عبيدة في الأموال ، ويضع شرطاً على النصح « من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبيده له علانية ، ولكن ليأخذ بيده فيخلو به ، فإن قبل فذاك ، وإلا فقد أدى الذي عليه » .

وفي هذه المرحلة كذلك يتحقق الإعذار ، والعون ، وإقامة الحجة .

٣- مرحلة التعنيف في القول :

مثل قوله هود لقومه عاد بعد أن طال معهم الأمد : ﴿ وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَنْقَوْمِ
أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ۖ إِنَّكُمْ إِذًا مُّفْتَرُونَ ۚ يَنْقَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ
أَجْرًا إِنِّي أَجْرِكُ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۚ وَيَنْقَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ
تَوْبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدَّكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا
مُجْرِمِينَ ۚ ﴾ (هود) ، ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ
عَظِيمٌ ۚ ﴾ (الأنفال : ٦٨) ، ﴿ أَفِي لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا
تَعْقِلُونَ ۚ ﴾ (الأنبياء : ٦٧) .

ولهذه الرتبة ثلاثة آداب :

أولها : ألا يلجأ إليها إلا للضرورة أى : بعد فشل المرحلتين السابقتين .

ثانيها : ألا تتعدى جانب الصدق فلا يقول له ، أو عنه ما ليس فيه .

ثالثها : ألا تتعدى إلى مرحلة الفحش في القول فالمؤمن - تحت كل الظروف - ليس

بسباب ولا لعان !

٢٠٧- أثر هذا الجزاء :

الكلمة الطيبة بذرة تؤتى أكلها إن أحسن اختيار أرضها ، وأحسن وضعها ، وأحسن
رعايتها : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا
فِي السَّمَاءِ ۚ تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۚ ﴾ (إبراهيم) .

تحدث أثرها في نفس سامعها ، أو قارئها ، أو ناظرها ، إن توافرت لها شروط الأمر
بالمعروف وآدابه .

وهي كفيلة بإحداث التغيير المطلوب من داخل النفس إلى داخل المجتمع !

ونحن أولى برعاية الكلمة الطيبة ، وفينا نزلت كلمات الله !

أولى برعايتها ، مسموعة ، ومقروءة ، ومنظورة ، أولى بتوجيهها إلى الغاية الكريمة التي
يتغياها المجتمع الإسلامى في حياته ووجوده وصولاً إلى الله ، وحرصاً على كل ما يرضاه !

وعلى العكس من ذلك ، الكلمة الخبيثة نار تحرق ، بغير نور يضيء ! حتى تحت ما على الأرض من خير وقيم ومثل ، لتبقى الدار دار بوار !

﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴾
(إبراهيم : ٢٦) ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ
الْبَوَارِ ﴾ (إبراهيم : ٢٨) .

المرحلة الثالثة

الامتناع أو إسقاط حقوق الحاكم

٢٠٨ - مقدمة :

إذا فشل إنكار القلب مع الاعتزال ، وفشل معه جهاد الكلمة بمراحل الثلاث السابقة ، فلا بد من مرحلة ثالثة تسقط فيها حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة ، ويتحقق بها الامتناع من تنفيذ أمره ، أو أوامره تبعاً لقدر المعصية التي ارتكبها والمنكر الذي قارفه .
ويأتى بعد إسقاط حقوق الحاكم ، إسقاط الحاكم نفسه ، كما سنشير - بمشيئة الله .

٢٠٩ - طبيعة هذا الجزاء :

قد يبدو هذا الجزاء سلبياً ، وهو كذلك في مظهره ؛ لأنه لا يقتضى فعلاً ، لكنه يقتضى تركاً أو امتناعاً !

لكن فاعليته لا تنكر أن إسقاط حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة تؤدي بالضرورة إلى سقوطه ! إذا لم يرعو ويبعد عن غيه !

وهو - كالنهى عن المنكر - ليس مجرد رخصة أو حتى !

إنه كذلك واجب ، واجب على المسلمين يقرع به أذانهم أنف أذن أعلاهم ، وهو ليس كما يتبادر واجبا كفائياً إن أتاه البعض سقط عن الآخرين ، لكنه واجب عيني بالنسبة لكل من توافرت فيه شروطه ، وأولها القدرة ! فكل من قدر الامتناع وجب عليه وإلا تحقق فيه الإثم وحقت عليه المسؤولية باعتباره شريكاً للحاكم في إثمه !

٢١٠ - شرعية هذا الجزاء :

أ - يجد هذا الجزاء أساسه الشرعى في كل نصوص الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ؛ لأنه لون من الأمر أو النهى بالفعل السلبى - وهو الامتناع . كما يتحقق الأمر والنهى بألوان أخرى من الفعل الإيجابى سوف ترد بعد قليل - بمشيئة الله .

ب - وإلى جوار ذلك نصوص خاصة بهذا اللون من الإنكار :

* مثل قول الرسول ﷺ : « سيكون أمراء فتعرفون منهم وتكفرون ، فمن كره برئ ، ومن أنكر سلم ، ولكن من رضى تابع » ^(١) .

فقد أثبت السلامة لمن أنكر ، وعلى العكس من رضى وتابع لم يسلم من الإثم - ومن ثم كان واجبا على المسلم ألا يرضى وألا يتابع .

* قوله ﷺ : « هل سمعتم أنه سيكون أمراء من دخل عليهم فصدقهم بكذبهم ، وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه وليس يرد على الحوض ، ومن لم يدخل عليهم ولم يصدقهم بكذبهم ، ولم يعنهم على ظلمهم فهو منى وأنا منه وسيرد على الحوض » ^(٢) .

فهذا الحديث نص في فضل الامتناع وثوابه : « من لم يدخل عليهم ، ولم يصدقهم ، ولم يعنهم » - ونص كذلك في إثم عدم الامتناع « من دخل عليهم وصدقهم وأعانهم » .

* قوله ﷺ في حديثه عن الأمراء الظالمين : « فمن نابذهم نجا ، ومن اعتزلهم سلم ، أو كاد يسلم ، ومن وقع في دنياهم فهو منهم » ^(٣) .

فقد جعل الحديث مرحلتين : مرحلة تتحقق بها النجاة تماما ، وهى لمن نابذ الظالمين وأقضى مضجعهم .

ومرحلة تتحقق بها السلامة أو تكاد ، وهى لمن لم يقدر على هذه المنابذة فتتحقق من الاعتزال لهم .

وإلا إذا تحقق هذه وتلك ، فقد وقع في دنياهم فهو منهم ، يأخذ نفس حكمهم .

* يؤكد المعنى السابق قول الله - سبحانه : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ تَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (الأنعام : ٦٨) .

فقد أمر بالإعراض وعدم القعود .. وكان ذلك في فترة مكة .

فلما كانت فترة المدينة ، وضع الجزاء : ﴿ إِنَّكُمْ إِذَا مِتْلَهُمْ ﴾ ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ

(١) جزء من حديث رواه مسلم .

(٢) رواه أحمد والنسائي .

(٣) رواه الطبراني من حديث ابن عباس بسند ضعيف ، ويقوى منه آثار كثيرة وردت في معناه .

ءَايَتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا (النساء : ١٤٠) .

* قول رسول الله ﷺ « انصر أخاك ظالما أو مظلوما . قال : أنصره مظلوما أفرأيت إن كان ظالما كيف أنصره ؟ قال : تحجزه أو تمنعه عن الظلم فذلك نصره » ^(١) .

والمنع عن الظلم يتحقق بوسائل عديدة .. أولها الامتناع ..

جـ - إن الامتناع عن المشاركة في أمر غير شرعى نتيجة طبيعة لإخلال الحاكم بواجباته وفى مقدمتها التزام الشرعية بإقامة شريعة الله ، والنظام الإسلامى يقوم على تبادل الالتزامات ، فإذا أسقط الحاكم واجبه سقط واجب الرعية فى طاعته ونصرته ، وهو ما يؤكد آيات وأحاديث الطاعة - وقد تقدمت ^(٢) - ويؤكد ذلك ما ورد فى إثم من لم يمتنع عن الطاعة فى حالة انتفاء الشرعية ، وهو ما روى من أن النبى ﷺ بعث سرية وأمرهم عليهم رجلا من الأنصار وأمرهم أن يطيعوه ، وحدث أن غضب الرجل عليهم فأمرهم أن يجمعوا حطباً ويوقدوه ثم أمرهم بأن يلقوا بأنفسهم فى النيران ، فلما هموا بالدخول قام بعضهم ينظر إلى بعض ، وقال بعضهم : « إنما تبعنا النبى ﷺ فرارا من النار أفندخلها فبينما هم كذلك إذ خمدت النار وسكن غضب « الأمير » فلما ذكر ذلك للنبى ﷺ قال : لو دخلوها ما خرجوا منها ، إنما الطاعة فى المعروف » ^(٣) .

فقد أقر رسول الله ﷺ امتناع هؤلاء عن طاعة أميرهم ، ووضح حدود الطاعة بأنها فى « المعروف » .

د - إن الامتناع يتحقق به انتفاء الاشتراك فى جريمة مخالفة الشريعة ، أو انتهاك الشرعية ، وانتفاء الامتناع - مع القدرة عليه - تتحقق به المشاركة فى جريمة انتهاك الشرعية . تتحقق المشاركة بالترك ، أو بالامتناع ، وهى جريمة سلبية عرفها فقه الإسلام قبل أن يعرفها الفقه الحديث ^(٤) .

(١) رواه البخارى .

(٢) راجع مقدمة هذا الباب .

(٣) رواه البخارى .

(٤) ويسمى شراح القانون الجريمة بالترك ، أو بالامتناع ، أو الجريمة السلبية ، وقد عرفت فى الفقه الإيطالى أكثر من غيره من ألوان الفقه الغربى .

٢١١ - نطاق الجزاء :

الامتناع حق بل واجب على كل من تجب عليه الطاعة .
* وأول من يجب عليه الطاعة من يلى الأمر بالمنكر ممن هم فى موضع المسؤولية ،
فهؤلاء أول المخاطبين بالامتناع .
الامتناع عن تنفيذ الأمر غير الشرعى .
وبذا تشل حركة الظالم تماما ؛ إذ لا يجد من ينفذ أوامره !
* والأمة كلها مطالبة بالامتناع ؛ بالامتناع عن تنفيذ أمر غير شرعى ، أو قانون أيّا كان
درجته يتسم بعدم الشرعية .
والامتناع ليس قاصرا على الامتناع عن الطاعة ، إنه يمتد إلى الامتناع عن نصرته فى
مواجهة الخارجين بحق على سلطانه ؛ لأنه امتناع عن الوقوف إلى جانب الباطل ، وامتناع
عن الوقوف فى وجه الحق .
* والامتناع فى مواجهة الضرورات التى أشرنا إليها ، هو الآخر ضرورة حفاظا على
الشرعية .
لذا وجب أن تقدر بقدرها .
فيكون الامتناع جزئيا : إن كانت المخالفة جزئية ، فيقتصر على الأمر ، أو التصرف ،
أو القانون غير الشرعى .
ويصير الامتناع كلياً : إذا تتابعت المخالفة أو اتسم النظام كله بعدم الشرعية !
* وهناك صورة من الامتناع تستحق شيئا من التفصيل ؛ هى امتناع القاضى عن تطبيق
قانون أو أمر غير شرعى .

٢١٢ - الدفع والدعوى بعدم الشرعية :

فى فقه القانون عرفت بعض البلاد الدفع بعدم الشرعية .. إذا خالفت اللائحة قانونا ،
والدفع بعدم الدستورية إذا خالفت نصا دستوريا .. وذلك عند نظر قضية أمام القضاء
يكشف التطبيق فيها أن النص المطلوب تطبيقه يخالف النص الأعلى منه ، أو يكون
التشريع المطلوب تطبيقه لم يصدر وفقا « للشكل » المنصوص عليه ..
ويتفق الجميع فى قبول الدفع فى الحالة الأخيرة ، ويختلفون فى الحالة الأولى .

فالبعض يرى أنه ليس للقضاء الخوض في شرعية التشريع المعروض أمامه للتطبيق^(١)؛ لأن وظيفة القاضي أن يحكم بالقانون ، لا أن يحكم على القانون ..
ولأن في ذلك إخلالاً بمبدأ الفصل بين السلطات إذ تغدو السلطة القضائية رقية على السلطة التشريعية فيما تصدر من تشريعات !
ويرد أنصار الشرعية على ذلك^(٢) :

أولاً : بأن القاضي يؤدي وظيفته ؛ إذ يعرض أمامه قانونان متعارضان ، أحدهما : أدنى والآخر أعلى ، ولا بد أن يفصل في هذا التعارض ؛ ليطبق القانون فيطبق النص الأعلى ، وي طرح الأدنى ، فالمسألة لا تزال في مجال تطبيق القانون .
يؤكد ذلك : أن القاضي يكتفى بمجرد « الامتناع » عن تطبيق القانون المخالف ، ولا يتعدى ذلك إلى الحكم عليه بإلغائه ، أو إبطاله .

ثانياً : القول بأن في ذلك اعتداء على مبدأ فصل السلطات ، وهو مبدأ هام تقوم عليه الدولة القانونية ، فإن الرد على ذلك : أن هذا المبدأ ليس على إطلاقه ، بل رغم هذا المبدأ ، فإن ثمة تعاوناً واتصالاً بين السلطات واضحاً في أشد الدول أخذاً بهذا المبدأ ، فضلاً عن هذا الاعتراض قد يجد محلاً فيما لو قضى القاضي بإعدام القانون المخالف ، أو إلغائه ، لكنه إذ يكتفى بمجرد الامتناع عن تطبيقه .. فهو لا يجاوز حقه ، ولا يتعدى بذلك على السلطة المصدرة له بما يخل بمبدأ الفصل بين السلطات ، بل إنه يمتنع عن مجازاة السلطة المؤسسة في عدوان وقع منها على السلطة المؤسسة ؛ إذ خالفت الأولى نص الدستور الصادر عن الثانية .

وإذا كان ذلك هو طريق الدفع Voie d'exception وهو الذي يكون لمناسبة نظر قضية أصلية ، يعرض أثناءها مثل ذلك الدفع^(٣) فإن هناك طريقاً آخر هو طريق الدعوى

(١) راجع : مبادئ القانون الدستوري - الدكتور السيد صبرى ص : ٢١٩ وما بعدها ، والمبادئ الدستورية الحية للدكتور : عثمان خليل ص : ٤٧ وما بعدها ، ونظرية القانون للدكتور : عبد الفتاح عبد الباقي ص : ٢٠٦ وما بعدها .

(٢) المرجعان السابقان .

(٣) هذا الطريق مقرر في الولايات المتحدة الأمريكية للمحاكم العليا ، والمحاكم الدنيا على سواء (راجع : الدكتور السيد صبرى - مبادئ القانون الدستوري ص : ٢١٩ ، وما بعدها ، وراجع : رسالة الدكتور أحمد كمال أبو المجد) .

الأصلية^(١) Vioe d'action وتكون أمام محكمة خاصة ، يطلق عليها « المحكمة الدستورية » أو « المحكمة العليا » وتختلف طريقة تشكيلها من نظام لآخر ، وتختص بالفصل في دعوى عدم دستورية قانون ما^(٢) .

٢١٣- الشرعية أمام القضاء الإسلامى :

القضاء - شأن كل مسؤول في دولة الإسلام - مخاطب بالامتناع عن تطبيق كل نص غير شرعى ، احتراماً للشرعية الإسلامية التى تقف فى مقدمة ضرورات الحفاظ على الدين . كذلك القضاء مسؤول عن إهدار كل أمر أو قرار غير شرعى يتظلم منه الأفراد احتراماً لنفس المبدأ .

وذلك ليس مجرد حق ، بل هو واجب لا بد أن يأتى .

وكان يمكن أن تثار عدم الشرعية بطريق الدفع Vioie d'exception ، فليس ما يمنع أن يكون كذلك بطريق الدعوى الأصلية Vioie d'action أمام محكمة عليا يتوافر فى أعضائها أهلية الاجتهاد ؛ لتحكم بإعدام كل تشريع غير شرعى . وهذه مسألة تنظيم ...

بيد أن الأمر الذى ينبغى أن ننبه إليه أن الشرعية التى يستند إليها الدفع ، أو الدعوى هى أصلاً شرعية موضوعية ، بمعنى أن الأصل فى البحث حول مخالفة لقانون أيّاً كانت درجته للنص القطعى - فى الكتاب والسنة - أو للإجماع ، وذلك بغض النظر عن درجة التشريع ، فقد يكون النص الشرعى نصّاً دستورياً ، وهو ما لا يمكن تصوره فى النظام الوضعى .

(١) هذا الطريق فى بعض دول أوروبا مثل : المكسيك والنمسا وتشيكوسلوفاكيا (الدكتور السيد صبرى - المرجع السابق ص : ٢٢٦) .

(٢) فى مصر أنشئت محكمة عليا للفصل فى دستورية القوانين ، وقد أسماها دستور سنة ١٩٧١ المحكمة الدستورية العليا - ونرى من حق هذه المحكمة أن تقضى بعدم دستورية أى قانون يخالف الشريعة الإسلامية - باعتبار أن شرعية مصر مستمدة من الشرعية الإسلامية لنص دستورها على أن دينها الإسلام ونصه على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى ، ولا يستقيم مع هذه النصوص بأن توجد تشريعات مخالفة لنص قطعى ، أو إجماع فى شريعة الله .

وعلى العكس من ذلك ، لا يقبل الدفع أو الدعوى بعدم الشرعية لللائحة إذا خالفت قانونا متى اتفقت هذه اللائحة مع الشرعية وكان القانون هو المخالف ، بل تجب طاعة هذه اللائحة وإعدام ذلك القانون المخالف .

إلا أنه من ناحية أخرى فإن القانون إذا لم يكن مخالفا للشرعية ، فإنه على السلطات الأدنى طاعته فإن خالفت عن ذلك - في لائحة أو قرار إداري أو أمر كانت موصومة بعدم الشرعية لمخالفتها للأمر الأعلى - دستورا ، أو قانونا ، أو لائحة - ذلك أن الطاعة في الإسلام تجب - في حدود الشرعية - من الأدنى للأعلى .

وهنا تكون الشرعية شكلية إذا راعت التدرج الهرمي .

لكن الشرعية الموضوعية الأغلب باعتبار أن النظرة الأولى هي مخالفة التشريع لشرع الله (نص أو إجماع أو عدم مخالفته ، ثم تأتي النظرة الثانية إلى التدرج الهرمي في حالة انتفاء المخالفة لشرع الله) .

٢١٤ - أثر هذا الجزاء :

يترتب على امتناع المحكومين والحاكمين عن طاعة الحاكم فيما يخالف شرع الله ، سقوط ذلك التشريع أو الأمر المخالف لشرع الله ؛ إذ يترتب على الامتناع « وأد » ذلك الأمر المخالف .

فإذا كانت المخالفة لشرع الله متتابعة ، فإن الامتناع يكون كلياً عن طاعة الحاكم ونصرته ، وذلك يؤدي - إذا أحسن أداء هذا الواجب - إلى سقوط الحاكم ، وإلا فإن المرحلة التالية تكون إسقاطه .

والامتناع - كوجه سلبي - يكون أعم من جانب الحاكمين والمحكومين ومن ثم ، فإن أثره قد يكون أفضل مما سبقه من جزاءات .

فإن لم تؤت هذه المرحلة ثمارها انتقلنا إلى المرحلة التالية .

المرحلة الرابعة إسقاط الحاكم ، أو عزله

تقدمة :

قد يكون بتر عضو علاجاً لا بد منه لإنقاذ الجسم كله ...

لكن البتر لا يكون إلا بعد استفاد سائر الوسائل !

كذلك فلقد يكون إسقاط الحاكم أو عزله إنقاذاً للنظام كله !

لكن الإسقاط لا يكون إلا بعد استفاد الوسائل السابقة : إنكار القلب مع الاعتزال ، إنكار اللسان بمراحله المتتابة ، ثم إسقاط حقوق الحاكم على النحو سالف الذكر .

فإن لم تفلح الوسائل السابقة وتتابع عصيان الحاكم ، أو ارتكب مخالفة جسيمة ، أو قارف خيانة عظمى ، فليس من بد من إسقاطه ؛ لأن بقاءه يهدد النظام نفسه ، والفرد مهما كان موقعه يضحي به من أجل بقاء نظام يقيم شرع الله في الأرض ويعبد الناس لرب العالمين !

ونتحدث عن تكييف هذا الجزاء ، ثم عن كيفية ممارسته ، ثم عن آثاره .

٢١٥ - تكييف هذا الجزاء :

تحدث الفقهاء عن أن الخليفة ينعزل بفسقه ، وتحدثوا عن فسق العقيدة وفسق الجوارح ، وتحدثوا عن نقص الأطراف كأسباب للعزل^(١) وتحدثوا عن عزل الحاكم لجوره وظلمه^(٢) .

(١) هذا قول الماوردي (الأحكام السلطانية ص : ١٦) .

(٢) روى ذلك عن الأحناف « ويعزل به - أي بالفسق والجور - إلا لفتنة »

(الحصكفي - الدر المختار - ج ١ ص : ١١٥) ، الكمالان ابن الهمام وابن أبي شريف - المسامرة شرح المسامرة ص : ١٦٧ .

وروى ذلك عن الشافعية « وعن الشافعي - رحمه الله - أن الإمام ينعزل بالفسق والجور وكذا كل قاض وأمير - شرح العقائد النسفية للفتاواني ص : ١٤٥ . =

وهم بذلك يجعلون العدالة شرطا في الابتداء ، وشرطا في الاستمرار ، ونحن نجد أساسا آخر أهم للعزل .

هو الواجب الأول من واجبات الحاكم الذى يقوم عليه شرعية النظام الإسلامى أعنى إقامة شرع الله - فإذا أخل الحاكم بواجبه فعدل عن شرع الله أو عدل به فقد ترتب للطرف الآخر الذى أعطاه البيعة حق بل واجب فى أن يعدلوا به أو يعدلوا عنه .

ولا شك فى هذا الحق لقيام النظام الإسلامى على أساس من الرضا ، ابتغاء غاية محددة هى إقامة شرع الله ، ومن ملك التولية فى الابتداء لهذه الغاية ، ملك العزل فى الانتهاء لنفس الغاية - وهو ما قد يبدو من عبارات بعض الفقهاء ^(١) .

ولا شك أن العزل - بهذه المثابة - وسيلة لسياسة تصحيح الوضع ورد الحق إلى نصابه .

٢١٦ - من يمارس هذا الجزاء :

شرعية النظام السياسى الإسلامى غاية يضحى من أجلها .

وعزل حاكم وسيلة من أجل هذه الغاية .

لكنها وسيلة خطيرة قد تؤدى إلى فتنة تهدد الغاية نفسها ، ومن ثم وجب استعمال الوسيلة على نحو دقيق .. بحيث لا تتاح للعام والخاص على السواء ، وإلا عدلنا عن الوسيلة سداً للذريعة .

= وقال البغدادي : ومتى زاغ عن ذلك كانت الأمة عيارا عليه فى العدول به من خطئه إلى صواب ، أو فى العدول عنه إلى غيره - وسبيلهم معه فيها كسبيله مع خلفائه وقضائه وعماله وسعاته إن زاغوا عن سنته عدل بهم أو عدل عنهم .

وقال الغزالي : إن السلطان الظالم عليه أن يكف عن ولايته ، وهو إما معزول أو واجب العزل ، وهو على التحقيق ليس بسلطان (إحياء علوم الدين - ج ٢ - ص : ١٣٠) .

وقال الشهرستاني : وإن ظهر بعد ذلك جهل ، أو جور ، أو ضلال ، أو كفر انخلع منها أو خلعناه (نهاية الإقدام ص : ٤٩٦) .

(١) وقال الإيجي : للأمة خلع الإمام وعزله بسبب (المواقف ج ٢ ص : ٣٥٣) - وأضاف الشارح : « مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين ، وانتكاس أمور الدين ، كما لهم نصبه وإقامته لانتظامها وإعلانها . ويقول ابن حزم : فهو الإمام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، فإن زاغ عن شيء منها منع من ذلك ، وأقيم عليه الحد والحق ، فإن لم يؤمن أذاه إلا بخلعه خلع ، وولى غيره (الفصل فى الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص : ١٠٢) وراجع : الدكتور السنهورى فى الخلافة ص : ٢٢٤ ، والدكتور فؤاد النادى المشروعية ص : ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

وكما لا يمسك بالمضغ أى إنسان لبر عضو من الأعضاء ، فإنه لا ينبغي أن يقرر العزل كذلك أى إنسان ..

وإذا نرى أن يكون أمر المسلمين إلى هيتين : أهل الاجتهاد يستنبطون الأحكام من أدلتها لمواجهة الحاجات الجديدة ، وأهل الحل والعقد يواجهون سائر الأمور العامة التى تمهم المسلمين ، وإذا كان أفراد هاتين الهيئتين على مستوى من العلم والمسؤولية يؤهلهم لأن يتقدموا الناس ، وإذا كان أفراد هاتين الهيئتين هم الذين يعقدون البيعة للحاكم ، أو الخليفة فى الابتداء ، فإنه يكون إليهم - باعتبارهم ممثلين للأمة - أن ينقضوا بيعه الحاكم فى الانتهاء إذا أخل بالشرعية وخرج على النظام ، واستنفذت سائر الوسائل فى تقويمه ^(١) . وعلى ذلك نرى ترك العزل للعامة يقررونه ؛ لما قد يؤدى إليه ذلك من الفوضى والفتنة والهرج ، وإنما يقرر العزل من أولتهم الأمة ثقتها ، وأتممتهم على أعز ما لديها ، وجعلتهم بذلك شهداء على الشرعية التى يقوم عليها نظام الإسلام كله .

ويمكن كصيل « تنظيم » ممارسة هذا الجزاء بما يناسب الزمان والمكان !

٢١٧ - أثر هذا الجزاء :

يترتب على هذا الجزاء نزع السلطة من الحاكم الخارج على شرعية الإسلام ، باعتباره أخل بواجبه فى إقامة شرع الله إخلالا جسيما لم تفلح معه وسائل التقويم المتقدمة ! ولا شك أن يلزم مع عزل الحاكم تولية غيره فى نفس الوقت ، حتى لا يبقى الأمر فوضى ، ولا تتعرض الأمة للفتنة ، ولا نظامها لهزة عنيفة قد تورثه شرخا فى جداره ، أو تأتى بنيانه من القواعد .

(١) ويرى الزميل الدكتور فتحى عبد الكريم : أن يكون العزل إلى محكمة عليا فى بعض الحالات . ومع تقديرنا لهذا رأى فإننا نرى أن العزل لرئيس الدولة أمر سياسى ، هو حق الجهة التى ولته ، ، وإذا كان أهل العقد والحل هم الذين يولون نيابة عن الأمة فإننا نرى أنهم الأحق بأن يعزلوا كذلك نيابة عن الأمة - راجع ص : ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٢٠ - نظرية السيادة فى الفقه الدستورى الإسلامى - بحث مقارن .

والأمر بيد المجتهدين وأهل الحل والعقد ؛ ليوافقوا بين الأضرار : أضرار الإخلال بالشرعية ، وأضرار عزل الحاكم وما قد يترتب عليه .. فإن رجحت الأولى أقدموا على العزل وإن تساوت أقدموا كذلك باعتبار الشرعية غاية والعزل وسيلة .. لكن إن رجحت أضرار العزل ، امتنعوا عنه حفاظاً على الغاية نفسها من أن تتهددها الوسيلة وتودي بها . !
وبعد هذه المرحلة نتقل إلى المرحلة الأصعب والأخيرة ..
مرحلة الخروج !!

obeikandi.com

المرحلة الأخيرة إسقاط الحكم ، أو نظرية الخروج أولاً : صعوبات

٢١٨ - وتكون هذه الصعوبات كالتالى :

الصعوبة الأولى :

الخروج على النظام ليس بالأمر الهين ؛ لما تراق فيه من دماء ؛ ولما قد يؤدي إليه من الإتيان على البنيان من القواعد ، فينقض على من فيه .. وهذه قد تكون فتنة . كذلك فالسكوت على نظام غير شرعى ليس بالأمر الهين ، وهو يجاد الله ورسوله والمؤمنين . وتلك بلا ريب فتنة كبرى أكبر من القتل !

الصعوبة الثانية :

أنه وردت أحاديث كثيرة تنصح بالصبر واحتمال الأذى . ووردت كذلك أحاديث تأذن بالخروج ، أو تحض عليه ! فأى الأحاديث أولى بالأعمال ؟

الصعوبة الثالثة :

مذهب الصحابة فى هذا الأمر قد يبدو غير واضح ، فقد خرج البعض مع الحسين عليه السلام حين اعتقد عدم شرعية النظام . وأبى البعض الخروج . وأثر فريق ثالث اعتزال الفريقين .

الصعوبة الرابعة :

حساسية الكثيرين عند الكتابة فى الفقه السياسى عامة وفى هذا المبحث الخطير خاصة ! وإذا نقدم بعون الله على الكتابة فى هذا البحث ، نعرض عن الصعوبة الرابعة ، لنكون - بإذن الله - ممن يخشونه ، ولا يخشون أحداً إلا الله ، إحساساً بأننا نحمل - بعون الله - ميراث

الأنبياء ، ووجلا من عاقبة كتمان الحق : ﴿ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ
الْمَلَائِكَةُ ﴾ (البقرة: ١٥٩) .

ونقتصر بإذن الله على بيان ما قيل من آراء تحت عنوان : « النظرية التقليدية » ، ثم
نعقب على ذلك بما نراه تحت عنوان نظرية محكمة للخروج .

ثانيا : النظرية التقليدية :

٢١٩ - يتنازع الخروج فيها رأيان :

رأى يرى الصبر ، ورأى يرى الخروج ، والأول عليه - حسبنا تذكر المراجع العلمية -
جمهور أهل السنة ، والثاني عليه ابن حزم والمعتزلة والخوارج وبعض من أهل السنة ، وإن
كان ابن حزم يذكر غير ذلك - ونشير إلى حجج الطرفين على التوالي :

٢٢٠ - حجج أهل الصبر :

وهم يرون وجوب الصبر ، وتحريم الخروج استنادا إلى ما يلي :

١ - أمر الله بطاعة أولى الأمر : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾

(النساء : ٥٩) ، وبالرد إلى الله والرسول عند التنازع : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (النساء : ٥٩) .

٢ - قوله ﷺ فيما رواه أبو هريرة : « ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ، والقائم
فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي ، فمن تشرف لها تستشرفه ، فمن
وجد ملجأ أو معاذا فليعذ به » ^(١) .

٣ - قوله ﷺ فيما رواه حذيفة بن اليمان : « كان الناس يسألون رسول الله عن الخير ،
وكنتم أسأل عن الشر مخافة أن يدركني ، فقلت : يا رسول الله ، إنا كنا في جاهلية وشر ،
فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم ، فقلت : وهل بعد ذلك
الشر من خير ؟ قال : نعم ، وفيه دخن ، قلت : وما دخنه ؟ قال : قوم يهدون بغير هدى
تعرف منهم وتنكر ، قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم ، دعاة على أبواب
جهنم من أجاهم إليها قذفوه فيها ، قلت : يا رسول الله ، صفهم لنا ، قال : هم من جلدتنا
ويتكلمون بألسنتنا ، قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : تلزم جماعة المسلمين

(١) البخارى ج ٩ ص : ٦٤ .

وإمامهم ، قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن
تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » ^(١) .

٤ - قوله ﷺ فيما رواه ابن عمر : « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب
بعض » ^(٢) .

٥ - قوله ﷺ فيما رواه ابن عباس : « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر ، فإنه من
فارق الجماعة شبراً فمات مات ميتة جاهلية » ^(٣) .

٦ - قوله ﷺ فيما رواه زيد بن وهب : « إنكم سترون بعدى أثره وأموراً تنكرونها ،
قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا لهم حقهم ، وسلوا الله حقكم » ^(٤) .

٧ - قوله ﷺ فيما رواه عبادة بن الصامت : « دعانا النبي ﷺ فبايعناه فكان فيما أخذ
علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا ،
وأننا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان » ^(٥) .

(١) البخارى ج ٩ ص : ٦٥ .

(٢) البخارى ج ٩ ص : ٦٠ .

(٣) البخارى ج ٩ ص : ٦٣ .

(٤) البخارى ج ٩ ص : ٥٩ .

(٥) البخارى ج ٩ ص : ٥٩ .

كفراً بواحاً : أى ظاهراً وقد اختلف العلماء فى المراد بالكفر هنا : هل هو الكفر بالحق ، أو المعصية
والإثم ؟ فقد جاء فى بعض روايات البخارى لهذا الحديث : « إلا أن تروا معصية بواحاً » ، وفى
بعضها : « إلا أن يأمرُوا بإثم بواح » ، واستظهر العلامة ابن حجر فى شرحه المعروف لصحيح
البخارى حمل الكفر على حقيقته إذا كانت المنازعة فى الولاية ، أى : ليس لأحد أن يتصدى لنزع
الولاية من الخليفة أو الإمام إلا إذا ارتكب الكفر الظاهر الذى لا يحتمل التأويل ، كما استظهر حمل
الكفر على معنى المعصية ، كما جاء فى بعض الروايات - فيما عدا الولاية أى فينازعه فيما عداها إذا رأى
منه معصية ، أو إثماً ، فينكر عليه ويتوصل إلى تثبيت الحق بلا عنف .

ويذكر الإمام النووى فى شرحه لصحيح مسلم : أن معنى ألا تنازعوا ولاية الأمور فى ولايتهم :
ولا نعترض عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً ، فإذا رأيتم فأنكروه عليهم وقولوا الحق أينما كنتم .
وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام وإن كانوا فسقة ظالمين ، وسبب التحريم ما يترتب على ذلك من
الفتن وإراقة الدماء وهذا ما عليه جمهور العلماء ، بل قد ادعى أبو بكر ابن مجاهد فيه الإجماع ، وقد رد
على دعوى الإجماع على هذا بقيام الحسين وأهل المدينة على بنى أمية ، وقيام جماعة عظيمة من
التابعين والصدر الأول مع ابن الأشعث على الحجاج .

(راجع : الدكتور محمد يوسف موسى - نظام الحكم فى الإسلام ص : ١٤٦ وما بعدها) .

٨ - قوله ﷺ : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره ما لا لم يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » ^(١) .

٩ - ما ذكر من أن الرسول ﷺ ذكر يوما ، ما سيكون من خيار الأئمة وشرارهم ، فقيل له حيثئذ : أفلا تنابذهم عند ذلك ؟ فقال : « لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، لا ما أقاموا فيكم الصلاة » . ولا شك أن الإشارة إلى إقامة الصلاة إشارة إلى إقامة الدين كله ، وإنما اقتصر النص عليها باعتبارها عمود الدين ^(٢) .

ويذكر ابن حزم روايات أخرى : « أنقأتلهم : لا ما صلوا ، إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان ، كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل » . وفي بعضها : « فإن خشيت (أى عندما يريد الإمام أو الوالى أن يقتلك) أن يبهرك شعاع السيف فاطرح ثوبك على وجهك وقل : إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار » .

١٠ - قوله ﷺ : « من بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع ، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر » ^(٣) .

١١ - وعن الزبير بن عدى قال : أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما تلقى من الحجاج ، فقال : « اصبروا ، فإنه لا يأتى عليكم زمان إلا الذى بعده شر منه حتى تلقوا ربكم » ، حديث سمعته من نبيكم ﷺ ^(٤) .

١٢ - وقوله ﷺ فيما يرويه ابن عمر وأبى موسى : « من حمل علينا السلاح فليس منا » ^(٥) .

١٣ - واعتزال عدد غير قليل من الصحابة لفتنة الخروج على على بن أبى طالب عليه السلام كعبد الله بن عمر ، ومحمد بن سلمة ، وأسامة بن زيد ، وعدم استجابة عثمان من قبل

(١) متفق عليه .

(٢) فى هذا المعنى الدكتور محمد يوسف موسى - المرجع السابق ص : ١٦٣ ، والحديث رواه مسلم .

(٣) رواه مسلم .

(٤) رواه البخارى .

(٥) رواه البخارى .

لطلب الثوار . وما حدث للحسين ومن خرجوا معه ، وقد نُصِّحوا من عدد من الصحابة بعدم الخروج .

١٤ - الحفاظ على وحدة الأمة وتجنُّبها الفتنة ، غاية كبيرة ضرر التفريط فيها كبير ، والضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر ^(١) !

٢٢١ - حجج أهل السيف ^(٢) .

وهم يرون وجوب الخروج بالسيف استناداً إلى ما يلي :

١ - قول الله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (المائدة : ٢) .

٢ - قوله تعالى : ﴿ فَفَعَلُوا آلَتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفَىٰ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (الحجرات : ٩) .

٣ - قوله ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فلبسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، فذلك أضعف الإيمان ، ليس وراء ذلك من الإيمان شيء » ^(٣) .

٤ - « لا طاعة في معصية ، إنما الطاعة في المعروف ، وعلى أحدكم السمع والطاعة ما لم يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » ^(٤) .

٥ - « من قتل دون ماله فهو شهيد ، والمقتول دون دينه شهيد ، والمقتول دون مظلمة شهيد » ^(٥) .

٦ - « لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم » ^(٦) .

ويقول ابن حزم : إنه لما كانت مجموعة الأحاديث الأولى توافق معهود الأصل ، فهي تتفق مع طبيعة المرحلة الأولى التي لم يؤمر فيها المسلمون بقتال ، وكانت مجموعة

(١) الدكتور محمد يوسف موسى - المرجع السابق ص : ١٦٤ .

(٢) يذكر ابن حزم أن على هذا الرأي طوائف من أهل السنة على رأسهم علي بن أبي طالب وكل من كان معه وعائشة وطلحة والزبير وكل من كان من الصحابة ومعوية وعمر بن العاص والنعمان بن بشير وكل الذين كانوا معهم من الصحابة والأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك والشافعي وشريك ودادود - وجميع المعتزلة والخوارج والزيدية .

(٣) (٥ - ٣) رواه مسلم .

(٦) رواه الترمذی .

الأحاديث الثانية قد جاءت بشريعة زائدة هي القتال والخروج ، فإن المجموعة الثانية ناسخة للأولى . ومن قال بغير ذلك فقد قفا ما ليس له به علم .. إلخ ^(١) .

ويوافق ابن حزم في رأيه مجموعة من المحدثين ^(٢) .

ويقدم بعضهم أدلة أخرى ^(٣) .

* مثل قوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن عبد الله بن عمر : « كنا إذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا : « فيما استطعتم » ^(٤) .

* وقوله ﷺ فيما روى عن معاذ : « لا طاعة لمن لم يطع الله » ^(٥) .

* وقوله ﷺ فيما روى عن عبادة بن الصامت : « لا طاعة لمن عصى الله تعالى » ^(٦) .

* وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن علي بن أبي طالب : « لا طاعة في معصية، إنما الطاعة في المعروف » ^(٧) .

* وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن أبي سعيد الخدري : « أفضل الجهاد من قال كلمة الحق عند سلطان جائر » ^(٨) .

مذهب وسط :

وبين القول بوجوب الخروج ، والقول بوجوب الصبر وتحريم الخروج ، رأى البعض جواز الخروج دون أن يرتفع به إلى مستوى الوجوب ولا أن يهبط به إلى مستوى التحريم .

(١) ابن حزم الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص : ١٧١ وما بعدها .

(٢) الإمام محمد عبده - الإسلام والنصرانية ص : ٦٥ ، الشيخ رضا الخلافة ص : ٤٣ ، الشيخ عبد

الوهاب خلاف - رحمه الله - السياسة الشرعية ص : ٥٨ الدكتور عبد الرزاق السنهوري الخلافة

ص : ١٨٣ « بالفرنسية » محمد أسد منهاج الإسلام في الحكم ص : ١٤٣ - ١٤٦ ، محمد يوسف

موسى - نظام الحكم في الإسلام ص : ١٠٧ - أحمد هريدي نظام الحكم في الإسلام ص : ١٤٠ .

(٣) محمد أسد في منهاج الحكم في الإسلام .

(٤) رواه مسلم .

(٥) رواه أحمد .

(٦) رواه أحمد .

(٧) البخارى ، ومسلم .

(٨) رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذى .

وهم في ذلك مستندون إلى مسلك بعض الصحابة الذين لم يشاركوا في الخروج ، وفي الوقت نفسه لم ينكروا على الخارجين ، فعبروا بذلك عن الإباحة دون الوجوب أو التحريم^(١) .

ثالثاً : نحو نظرية محكمة للخروج

٢٢٢ - عيب في صياغة النظرية التقليدية :

يعيب النظرية التقليدية عدم التحديد ؛ إذ لا تبين لنا موقفنا إزاء نظام يقيم الشرعية في أسسها ، لكنه تقع منه بعض الأخطاء ، كما لا تبين لنا موقفنا إزاء نظام يرفض الشرعية تماماً وهل يكون فيه الاختلاف السابق بين الصبر والسيف ، ثم لا تحاول التوفيق بين أحاديث الصبر والسيف وهو إذا أمكن لزوم ، ثم لا تبين كيفية الخروج إذا وجب وهو ما نحاوله - بإذن الله - فيما يلي :

٢٢٣ - أولاً : إزاء نظام شرعى :

لا شك أن نظاماً شرعياً يقوم على أسس الشرعية الثلاثة :

إقامة شرع الله ، دولة مسلمة ، أمة مسلمة ، هو نظام يحرم الخروج عليه ويعد الخروج عليه خيانة عظمى .. عقوبتها حد الحراة : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (المائدة : ٣٣) .

وهو ما ناقشه الفقهاء تحت جريمة البغى ، أو حد الحراة وإزاء النظام الشرعى ، فإن المسلمين جميعاً مدعوون لطاعة النظام ونصرته ، وافتدائه بكل عزيز من دم ، أو مال وحراسته حراسة مهج وقلوب ، قبل حراسة عساكر وضباط !!

٢٢٤ - ثانياً : إزاء نظام غير شرعى :

فإنه على قدر خروجه على الشرعية الإسلامية يكون التقويم ، ويتدرج ابتداءً من إنكار القلب مع الاعتزال إلى إنكار الكلمة بمراحلها : من تعريف إلى نصح إلى تعنيف ، ثم يأتي

(١) القاضى ابن محمد عبد الله بن مسلم الكنافى - العقد المنظم للحكام فيما يجرى بين أيديهم من العقود والأحكام ج ٢ ص : ١١٣ ، ورسالة الدكتور فتحى عبد الكريم فى نظرية السيادة ص : ٣١٤ .

إسقاط حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة ، إزاء كل عمل غير شرعى ، ثم إزاء النظام كله إن تنابع في عدم الشرعية ، ثم تأتى مرحلة إسقاط الحاكم وعزله وهو إجراء سياسى يلجأ إليه إن فشلت الوسائل السابقة .

وكل هذه الوسائل تصحح إن كنا في حالة من عدم الشرعية لا تصل حد الكفر البواح .
أما إن بلغ الأمر حد الكفر البواح ، فلا محل للصبر ، ولا مناص من الخروج .
(بيد أنه في الأمر تفصيل ، تقدم بين يديه ببعض من المسلمات) .

٢٢٥ - ثالثاً : مسلمات :

١ - الاعتراف (بالغلبة) اعتراف ضرورة :

تقوم السلطة الشرعية في الإسلام على ركنين :
أولهما : إقامة شرع الله ، وثانيهما : الرضا .

ولقد قامت في تاريخ الإسلام سلطات « متغلبة » على غير رضا من المسلمين ، ورغم تخلف الرضا كأساس ثان لشرعية السلطة ، فلقد اعترف بها الفقهاء وتعاملوا معها .
واعترافهم هذا اعتراف ضرورة تماماً « كتناول الميتة فإنه محظور ، ولكن الموت أشد منه » ^(١) .

أو هو بتعبير آخر : « اعتراف واقع » ، ودفع ضرر أكبر بضرر أصغر .
ولذا أجازوا الخروج على هذا الوضع المتقلب بالشروط التى سوف نشير إليها بعد قليل - بإذن الله .

ومن ثم فلا حجة تستمد من سبق قيام مثل هذه الأنظمة المتغلبة ولا من بقائها .

٢ - الخروج على نظام غير شرعى ليس بغيا :

فمهما كان الخروج غير موافق للشروط ، فإنه لا يعد بغيا ؛ لأن البغى كما عرفه الفقهاء « هو الخروج على إمام حق بغير حق » ^(٢) . والخروج في مثل هذه الحالة هو بحق وعلى إمام غير حق !

(١) في هذا المعنى - على سبيل المثال تحليل رائع لحجة الإسلام الإمام الفقيه الغزالي - الاقتصاد في الاعتقاد ص : ١١٦ .

(٢) عبد الرحمن شيخ زادة - مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لإبراهيم الحلبي ص : ٧٠٧ باب البغاة -
فخروج الحسين على يزيد لم يكن بغيا - مقدمة ابن خلدون ص : ٢٤٠ وما بعدها .

٣- الاعتراف بشرعية الخروج عند نجاحه^(١) .

إذا لم تتوافر للخروج شروطه ، لكنه نجح في تغيير الوضع غير الشرعى ، فإما أدى ذلك إلى قيام نظام شرعى فهم يعترفون به اعترافاً قانونياً ، وإما أدى إلى قيام وضع لا تتوافر فيه الشرعية الكاملة فهم يعترفون به اعتراف ضرورة ، أو اعترافاً واقعياً كما كان اعترافهم بالنظام السابق .

٢٢٦- رابعاً : متى يكون الخروج :

رفع للتعارض بين الرأيين :

الذين قالوا بالصبر أعملوا الأحاديث السابقة ، وخشوا الفتنة وتفتيت وحدة الأمة .
والذين قالوا بالخروج أعملوا أحاديث أخرى وقالوا بنسخ السابقة وقدموا الشرعية على كل اعتبار آخر .

وبين هؤلاء وأولئك ترى إعمال هذه الأحاديث وتلك ، وتأخذ بالصبر والخروج في آن واحد .

أما الصبر :

فإننا نأخذ بأحاديثه كلها إذا كان الخروج على الشرعية دون الكفر البواح ، لأن الخروج على الشرعية في هذه الحالة لا يكون قد بلغ مبلغاً يستحق التضحية بالنظام كله والتضحية معه بوحدة الأمة ، وبالعزیز من دعاء أبنائها .

لأن قيام نظام إسلامى - وإن أصابه ثلعة - يعبد في ظله الله يقوم الناس فيه لرب العالمين - خير من الإطاحة به كله من أجل مظلمة فرد ، أو معصية حاكم !

وليس معنى ذلك التضحية بمظلمة الفرد ، أو السكوت على معصية الحاكم . ولكن هذا وذاك يقوم بالتعريف ، والنصح ، والتعنيف ، والاعتزال والامتناع ، وإسقاط حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة ، وعزله إن اقتضى الأمر . واستطعنا إلى ذلك سبيلاً !

(١) صياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية - الطبعة الرابعة ص : ٣٠٥ .

وأما الخروج :

فإننا نأخذ بأحاديثه كلها إذا بلغ الخروج على الشرعية حد الكفر البواح ، بحيث سقطت الشرعية تماماً عن النظام القائم ، وأصبح وصفه بأنه إسلامي وصفاً غير صحيح ، وذلك يكون إذا انهار أساس الشرعية الأولى ، وهو إقامة شرع الله . لكن إذا قام هذا الأساس الأول وكانت معصية أو معاص تنال من أى من الأساسين الثانى والثالث ، فإننا نكون لا زلنا فيها دون الكفر البواح فلا يصح لنا الخروج . وسندنا في هذا الرأي :

١ - التوفيق بين أحاديث الصبر ، وأحاديث الخروج .

فكلها صحيحة ، والتعارض بينها تعارض ظاهري ، والقول بالنسخ لا يلجأ إليه إذا تعذر التوفيق بينها ، والتوفيق ميسور بجعل أحاديث الصبر قاصرة على ما دون الكفر ، مع اصطحاب ذلك بوسائل النهي عن المنكر بمراحله المختلفة ، وجعل أحاديث الخروج قاصرة على حالة الكفر البواح الذى عندنا فيه من الله برهان .

٢ - التوفيق بين بناء الشرعية ؛ وبين بناء الأمة والدولة ، فلا شك أن الحفاظ على الشرعية مما يدخل في المرتبة الأولى من الضرورات ؛ لأنها حفاظ على الدين نفسه ، والحفاظ على وحدة الأمة والدولة حفاظ كذلك على الدين ، لأنه لا قيام له بدونها ، كما أن الحفاظ على الأنفس من أن تزهد حفاظ على ضرورة أخرى هي ضرورة حفظ النفس ، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد حفظ الدين .

وإذا أمكن الحفاظ على هذه الضرورات جميعاً كان ذلك أدعى لتحقيق مقاصد الشارع الحكيم ، فإن تعارضت هذه الضرورات فلا شك أن ضرورة الدين تتقدم ، وإذا كان محيط في محيط ضرورة الدين ثمة تعارض ، فإنه يرفع قدر الإمكان .

ومن هنا حصرنا الخروج في أضيق الحدود - وهي حدود الكفر البواح باعتبار أن ذلك أعلى مراتب العدوان على الشرعية ، أما فيما دون ذلك فالحفاظ على كيان الأمة والدولة حفاظ على كيان الدين ، والحفاظ على الأنفس حفاظ على الضرورة التالية لضرورة الدين ، ومن ثم تقدمت هاتان الضرورتان فيما دون الكفر البواح ، وبقيت الوسائل الأخرى تعمل لتقويم الانحراف عن الشرعية .

٣ - إن أكثر الأحاديث والأدلة تقف مع عدم الخروج ، ومن هنا جعلنا القاعدة عدم الخروج .

أما أقل الأحاديث فتمنع الخروج ، ومن هنا قصرنا الخروج على حالة الكفر البواح مع شروط سنقدم لها فيما بعد - بمشيئة الله .

٤ - إننا بذلك نرفع التعارض الظاهر بين الأئمة .

فما كان السلف الصالح ليرضوا بالصبر إذا رأوا كفراً بواحاً عندهم فيه من الله برهان ، وما كانت وحدة الأمة أو سلامة الدولة بأهم من سلامة الدين ، وما كان ذلك السلف الصالح ليرضى بأن يظهر الكفر على الإيثار ، ويكتفى المسلمون بالصبر والدعاء !!

لكن الواقع أنهم قالوا ما قالوا وهم في ظل نظام يقيم شرع الله ، فلم يتصوروا أن يقوم نظام للمسلمين فيه شريعة الله معطلة ! ، لم يتصوروا خروجاً على شريعة الله تصل إلى حد الكفر البواح ، وأقصى ما وجد في عصور هؤلاء الأئمة خروج جزئي على شريعة الله ، أو مظالم للأفراد ، مع بقاء شريعة الله هي العليا ، قائمة وحاكمة !!

كذلك فإن الذين قالوا بالخروج - فيما عدا طوائف الخوارج ومن سار نهجهم - لا يتصور منهم التضحية بنظام قائم على شرع الله من أجل معصية حاكم ، أو مظلمة فرد . إن ذلك كله يمكن تقويمه بغير هدم للنظام ، وإلا كنا كما قال قائلهم : كمن بنى قصرًا وهدم مصرًا !!

وننتقل بعد ذلك إلى شروط الخروج ..

٢٢٧ - خامساً : شروط الخروج :

١ - كفر بواح :

ونحن نقصد بالكفر البواح : الكفر الأكبر وليس الكفر الأصغر ، أو الكفر الذي دونه كفر ؛ لأن الأخير ليس سوى معصية بولغ في وصفها للتنفير منها . ويتحقق الكفر البواح في رأينا في نظام إذا تحقق فيه أحد أمرين .

أ - أن يعدل عن شرع الله : فيمتنع عن إقامته ، ويجعل من دون الله آله أخرى يطيعها من دون الله بتنفيذ نظامها وشرعها ، فينهار بذلك أساس الشرعية الأول ، وتنهار الشرعية كلها ، وقد قدمنا الدليل على ذلك .

ب - أن يعدل بشرع الله ^(١) شرعاً آخر : فيجعل له نفس مرتبته ونفس قوته فلا يجعل الشرع ابتداءً لله وحده ، بل يجعل معه آلهة أخرى يطيعها مع الله بإقامة شريعتها مع شريعة الله .

٢ - استنفاد الطرق السابقة وآخرها العزل :

لأنه إذا أمكن عزل الحاكم الذى يرتكب الكفر البواح ، فإنه بلا شك يتم تغيير ذلك المنكر دون ما حاجة إلى إراقة الدماء فنحفظ بذلك ضرورة النفس ونحفظ معها ضرورة أخرى هى من الدين ، وهى كيان الأمة وكيان الدولة .

٣ - أن يتحقق الإمكان والقدرة ^(٢) :

فيرجع بذلك احتمال نجاح التغيير ولا يلزم أن يتوافر اليقين ؛ لأن توافر اليقين عسير ورجحان النجاح يجعل ضرورة الحفاظ على الدين والحفاظ على الشرعية تتقدم ، ورجحان عدم النجاح يؤخر هذه الضرورة ويقدم عليها ضرورة أخرى هى الحفاظ على وحدة الأمة ووحدة الدولة وهى من الدين ، فوق الحفاظ على ضرورة النفس وهى تلى ضرورة الدين !

ويكاد يتفق الفقهاء جميعاً على شرط الإمكان والقدرة ، وإن اختلفوا فى تصوير الإمكان والقدرة بصور مختلفة : فبعضهم قال يتوافر ذلك إذا توافر مثل عدد بدر ، فقد تم النصر

(١) الكمالان : ابن المهام وابن أبى شريف - المسامر شرح المسامرة ص : ١٧٢ ، ١٧٣ ونرجع هذا الرأى على رأى آخر يدعو إلى اعتبار أحاديث الصبر فى حالة الضرورة ، وأحاديث الخروج إلى حالة السعة ؛ لأن معنى ذلك أن يكون الخروج هو الأصل ، وأن يكون الصبر هو الاستثناء ، وهو ما نراه مخالفاً لمقاصد الشارع هذا فضلاً عن أن الضرورة مقررة بمقتضى القواعد العامة ، والنصوص الخاصة بها ، ولم تكن بحاجة إلى كل هذه النصوص لتقريرها (راجع فى ذلك - الدكتور فؤاد النادى - المشروعية - ص : ٢٨٥ ، أحمد هريدى ونظام الحكم فى الإسلام مذكرات لكلية حقوق القاهرة سنة ١٩٦٥ م ص : ١٣٩ ، ١٤٠ والدكتور فتحى عبد الكريم - نظرية السيادة ص : ٣١٨) .

(٢) راجع : مقدمة ابن خلدون ص : ١٢٩ وما بعدها ، ويضيف البعض أن خروج غير القادر يغرى بقتله ويوهن من عزائم سائر المنكرين (منهاج اليقين - شرح أدب الدنيا والدين) ، الدكتور محمد يوسف موسى - نظام الحكم فى الإسلام - المرجع السابق ص : ٩٦ وما بعدها ، محمد الخضر حسين نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم - القاهرة ، المكتبة السلفية سنة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م ، ص : ٣٥ .

لهذا العدد رغم الأضعاف من العدو ، وقالوا يتوافر ذلك إذا كان عدد الخارجين «نصف» عدد من سيخرجون عليهم ، ولعلمهم استمدوا ذلك من قول الله : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ خَقْفَ اللَّهِ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (الأنفال : ٦) .

فإذا توافرت هذه الشروط ، فكيف يكون الخروج ؟ من الذى يقرره وكيف يتوقف ؟!

٢٢٨ - سادسا : كيفية الخروج :

لا شك أننا إزاء أمر خطير ، قد يطيح بالنظام كله ، وقد يترتب عليه تدخل أعداء الإسلام ، فيحتلون أراضيه ، أو جزءا من أراضيه إذا رأوا المسلمين بأسهم بينهم شديد . من أجل ذلك وإذا كان الخروج حفاظا على ضرورة الدين بإقامة الشرعية ، فإن الضرورة تقدر بقدرها ، ويكون استعمال الخروج تماما كما يكون استعمال مبضع الجراح . وكما لا يسمح لأى إنسان أن يباشر عملية جراحية فى جسم إنسان ، حتى لا يؤدى الأمر إلى إنهاء حياته بدلا من إنقاذ جسمه بتر جزء منه - كذلك لا ينبغى لأى إنسان أن يباشر عملية الخروج لما قد يترتب عليها من إنهاء حياة الأمة والدولة جميعا .

ولما كانت جماعة الاختيار هى التى تتولى «العقد» فينبغى أن يكون إليها كذلك الحل .. ومن ثم فإننا نرى أنه لا يمكن أن يسمح لأقلية من المسلمين بالخروج حتى تقرر ذلك جماعة «أهل الحل والعقد» وهى معروفة فى كل مجتمع إسلامى ؛ إذ يظهر فى هذا المجتمع تلقائيا من يتولون توجيهه ويتوافر فيهم العلم والحكمة والرأى ، فيكون إليهم مباشرة العقد مع الخليفة فى الابتداء ، ويكون إليهم كذلك عزله فى الانتهاء ، أو تقرير الخروج . وإذا قرر أهل الحل والعقد الخروج على الإمام الباغى ، فقد وجب على المسلمين جميعا طاعتهم .. باعتبار سقوط طاعة الإمام ، وباعتبارهم بهذه المثابة «أولى الأمر» الذين نص الله - تعالى - على وجوب طاعتهم .

ويتولى أهل الحل والعقد إدارة المعركة مع الكفر البواح الفارض سلطانه على الأمة بغير حق ، ويقررون هم كذلك إنهاء المعركة فى الوقت المناسب ، بحيث لا يؤدى الخروج لإقامة الشرعية إلى ضرر أشد ؛ لأن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر ، وإلا كنا كما قيل «بنينا قصرا ، وهدمنا مصرا» .

ويمكن لأهل الحل والعقد أن يشكلوا هيئة القيادة التى تدير المعركة والتى تنتهيها فى الوقت الملائم بما يحقق مصلحة الدين ومصلحة الأمة ، وهذه مسألة تفصيل تترك لكل زمان ومكان بحسب ظروفه .

٢٢٩- سابعاً : آثار الخروج :

لا بد أن يؤدى الخروج إلى إزالة الكفر البواح الذى كان قائماً .
ومن ثم يؤدى إلى إقامة الشرعية بأسسها : إقامة شرع الله لإقامة الأمة المسلمة ، إقامة الدولة المسلمة ، كلُّ بسماته وشروطه .

فإذا أدى ذلك فقد وجب عودة الجميع إلى الحياة الطبيعية فى ظلال شرع الإسلام وشرعيته ، ووجب الضرب على يد أية عناصر مخربة بعد ذلك وإعمال حد الحراة فيها باعتبارها مرتكبة جريمة بغى .

٢٣٠- وقفة مع الخروج :

حاولنا إقامة « نظرة » للخروج تحقق ضرورة الدين بإقامة الشرعية ، وتحقيق فى نفس الوقت الحفاظ على كيان الأمة والدولة باعتبارهما من ضرورات الدين ، كما تحقق الحفاظ على ضرورة تلى ضرورة ، الدين وهى الحفاظ على أنفس المسلمين .

وووقفنا بذلك موقفاً وسطاً بين أولئك الذين رأوا الخروج لأى معصية وبين أولئك الذين رفضوا مبدأ الخروج ، وأظهروا الإسلام بمظهر الضعف والاستكانة والرضا بالظلم والكفر !!

ولا شك أننا نحس الرضا - بحمد الله - إذ وفقنا الله لرسم خطوط هذه النظرية بعدما أحجم الكثيرون ، وخاض فيها الأقلون على استحياء ، أو على وجل ، أو بغير علم ولا هدى ، ولا كتاب منير !

ولم يعرف فقه الدستورى نظرية كنظرية الخروج .. أولاً ؛ لأنه استعاض عن الخروج بعدم التجديد للرئيس فى النظم الجمهورية ، لكنه لم يوجد لها بديلاً فى النظم الملكية ، وإن كان تطور الملكية إلى ملكية مقيدة وضع قيوداً كبيرة على سلطة الملك انتهت به إلى أنه يملك ولا يحكم .

لكنه حتى الآن في النظامين ، لا يوجد بديل عن نظام الخروج فيما إذا بلغ الرئيس ، أو الملك حد الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان .

ولقد نص إعلان حقوق الإنسان على أن من حق الإنسان مقاومة الظلم ، لكنه لم يرسم لذلك نظرية ولا وضع له الخطوط ، كما أنه يجعل ذلك مجرد حق بينما يرتفع به الإسلام إلى مستوى الوجوب ، وهي مرحلة تتضمن « الحق » بالضرورة ، وإن كانت تسمو عليه ! ويبقى أن نقول : إنه إذا كان التاريخ الإسلامي قد شهد أكثر من خروج لم تتوافر له الشروط ، والضمانات السابقة ، فلقد كانت نتيجته إراقة دماء المسلمين دون تحقيق لهدف^(١)

ونحن لا نعيب على من خرجوا بحق ، فقد اجتهدوا ، ولكل مجتهد نصيبه من الأجر والثواب لكننا نشير إلى ذلك لتؤكد ضرورة الاستمسك بالشروط والضمانات مع جعل الخروج هو المرحلة الأخيرة ، فأخر الدواء الكى .

خلاصة الباب :

٢٣١- إذا قامت الشرعية بأسسها ، مستمدة من أصولها ، فقد وجبت للنظام طاعة لا تعرفها النظم الوضعية ؛ لأنها في عمقها تصل إلى التعبد بها باعتبارها طاعة لله رب العالمين ، كما أنها تصل في موضوعيتها إلى الارتباط بالمبدأ - وهو قيام الشرعية - دون ارتباط بشخص الحاكم ، ووجبت للنظام النصرة التي لا تعرفها النظم الوضعية ..! إذ هي جهاد مقدس يعد القتل فيه شهيداً ؛ إذ يدفع عن دين الله ضد المعتدين من الخارج ،

(١) لعل أظهر وقائع التاريخ الإسلامي في مسألة الخروج هو : خروج الحسين بن علي عليه السلام على يزيد بن معاوية . ولسنا نخوض في وقائع التاريخ فليست من صناعتنا ، كما أنه ليس لنا أن نتهم جانباً ونبرئ آخر ، ففوق أنه يخرج من اختصاصنا ونطاق بحثنا ، فإننا نرى أن الكثير من وقائع التاريخ الإسلامي لا تزال بحاجة إلى جهد علماء مخلصين ليدفعوا عنها ما شابها بغير حق ، وفي كثير من الأحيان عن تدبير خبيث لئيم يستهدف النظام الإسلامي كله ومبادئه !

وفي مجال التدليل على القضية التي أشرنا إليها بالمتن ، نشير إلى قول عالم جليل هو العلامة ابن خلدون : « فقد تبين لك خطأ الحسين إلا أنه في أمر دنيوى لا يضره الغلط فيه ، وأما الحكم الشرعى فلم يغلط فيه لأنه منوط بظنه وكان ظنه القدرة على ذلك - ولقد عزله (بمعنى لأمه) ابن عباس وابن الزبير وابن عمر وابن الحنفية أخوه وغيره في سيره إلى الكوفة » (ص ١٢٩ مقدمة ابن خلدون) .

أو البغاة من الداخل ، وقام للنظام مع هذا وذاك من حراسة الوجدان ما يغنيه عن كثير من الأجهزة الثقيلة العديدة !

وإن تخلفت الشرعية ، فقد اتسم التصرف بالبطلان ، وانتقل رد الفعل إلى الأمة في صورة دفاع شرعى عام ، دفاعا عن الشرعية التى أرادها الله فى الأرض ، وتبدأ من إنكار القلب مع الاعتزال إلى إنكار الكلمة بمراحلها إلى إسقاط حقوق الحاكم ، إلى إسقاط الحاكم ، إلى إسقاط الحكم ، أو النظام نفسه عن طريق الخروج عليه .

وهذه النظرية فى تدرجها ، وحفاظها على الشرعية سلبيًا وإيجابيًا لم يبلغها فقه ولا نظام - حتى الآن - على وجه الأرض .

الخاتمة

٢٣٢- في فقه القانون تعنى الشرعية سيادة القانون ، بمعنى خضوع الجميع لحكمه حكاما ومحكومين .

* ولقد عجزت تلك الشرعية عن أن تحمى نفسها فضلا عن أن تحمى غيرها ، فضلا عن أننا رأينا البشر يصوغ الظلم قواعد ، وينسج الباطل قوانين ، فإنه إذا صدرت قوانين صالحة ، فإن السلطة لا تلبث أن تأكل بأفواهها ما صنعتها أيديها !

* ووقفت الضمانات التى قيلت من جمود وفصل بين السلطات ، وقفت هى الأخرى واهية ، تتساند عاجزة .

* وبقيت « شرعيات » البشر مفتقدة فى المنطق أساس قيامها ؛ إذ ثار التساؤل : لم تقيد إرادة البعض إرادات الكل ؟ .. ولم تعلو إرادة البعض على إرادات الآخرين ؟!

* وبقيت من وجهة نظر الإسلام مفتقدة أساس قيامها ، وأساس شرعيتها .

إذ كيف للبشر أن يتزعج حقا هو الله - سبحانه ، ويزعمه لنفسه طليقا من كل قيد ؟

٢٣٣- من هنا .. كانت نقطة البدء :

* إن الله الشرع ابتداء ، وإن جاز للبشر ابتداء لا ابتداء ، وإن ذلك أمر عقيدة ، وأمر عبادة .

* وإن من عدل عن شرع الله إلى شرع آخر ، فقد عدل بشرع الله شرعاً آخر .

وبالتالى عدل بالله آلهة أخرى أو أربابا متفرقين .

كذلك من عدل فى شرع الله ، فإنه لا يملك التعديل إلا نفس السلطة ، أو سلطة أعلى !

* ذلك أن شريعة الله لا تتجزأ ، وهى إذ شملت الحياة كلها ، فإن تجزئتها خروج على الفطرة ، وخروج على الوحي يورث الفتنة ، والجاهلية ومحادة الله ورسوله ، وبالتالى يورث خزي الدنيا ، وعذاب الآخرة !

وهكذا ..

لا بد أن تكون شريعة الله حاكمة ، برد الشرع إلى الله ابتداء ، وإن جاز للبشر أن يشرع ابتداء وبأن تكون شريعة الله هي العليا ، لا شيء معها ولا شيء فوقها ، ثم بأن تشمل كل الحياة بغير تفرقة ولا تجزئة ...

فذاك مضمون الشريعة في فقه الإسلام ...!

٢٣٤ - يؤكد ذلك المضمون أن الوحي هو المصدر الأصيل ، وأن ما عداه تابع له أو ملحق به ، وبالمصدر الأصيل يتأكد أن الله الشرع ابتداء ، وبالتابع ، أو الملحق يكون للبشر أن يشرع ابتداء لا ابتداء ، أخذاً عن النبع الصافي ورداً إليه !

ومن ثم فلا شرعية في غيبة الكتاب ...

والسنة أخت الكتاب ، والإسلام ليس هو القرآن وحده .!

٢٣٥ - وبالمضمون والمصدر بدت خصائص الشريعة الإسلامية :

* إنها في البداية ربانية ..

نور من نور ، ونور على نور !

تقيم في النفس وفي النظام خير حارس ، في الوقت الذي تشكو كل الأوضاع الوضعية من تغفل القائمين على القانون قبل القائمين تحته !

* وهي تحقق الثبات :

بالمصدر الأصيل الذي يشرع ابتداء .

في الوقت الذي لا تفتقد فيه المرونة بما يشرع ابتداء .

بينما شرعية البشر تقوم على مرونة تبلغ حد التغلّت من كل القيود ، ومن ثم تعدو على الأصيل من الثبات ، وتورث الناس القلق والاضطراب والخوف فيما يفاجأون به ، فحلال اليوم حرام الغد ، وحرام اليوم حلال الغد ، باسم الأمة مصدر السلطات ، أو باسم الإصلاح السياسي ، أو الاجتماعي ، تبدلت الأسماء . والسوط واحد .

* يؤكد الثبات .. شمول :

شمول زماني ، فهي تتأبى على التآقيت .

وشمول مكاني ، يمتد إلى كل العالمين .

وشمول موضوعي ، يمتد إلى كل نواحي الحياة .

وشمول شخصى ، يمتد لكل من يقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ولا يفلت من حكمها حاكم مهما علا ، أو مسلم مهما بعد ...!

*** وهى بعد ذلك : العدل :**

من مصدرها : العدل .

وبتشريعتها : العدل .

وبتنفيذها : العدل .

تحرم الظلم ، وتحاربه ، ابتداء من العدوان على حدود الله ، وانتهاء إلى العدوان على حقوق الأفراد ، ومقاومة الظلم ليست مجرد حق ، بل هى واجب وفرض ، أمر لم يبلغه بعد أى نظام على وجه الأرض !

*** كذلك فهى تحقق التوازن :**

تحققه داخل النفس ...

وتحققه داخل النظام ...

فى وقت يتمزق فيه الناس ، وتتمزق فيه الأنظمة بين جذب إلى أقصى اليمين ، أو جذب إلى أقصى اليسار ، حيث الإفراط أو التفريط ، حيث الإسراف أو التقثير ، حيث الغلو ، أو التسبب ، بعيدًا عن « الوسط الأمثل » ، وانحرافًا عن « الصراط المستقيم » ..!

وهى بذلك ومع ذلك حانية هادفة .

تحمل « الرحمة » .

وتحقق « اليسر » .

دون أن يحكم الهوى ، أو يتحكم !

*** وفى النهاية تحمل الفعالية ، وتحقق الإيجابية :**

بما تشرع من جزاء بوجهيه ثوبًا وعقابًا ...

*** تحمل لناس عطاء غير مجذوذ .**

يبدأ من النفس ، ويشيع فى المجتمع ، وينتهى إلى من لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ..

*** وتحمل فى نفس الوقت عقابًا غير محدود .**

يمر بنفس المراحل ، فتتردد النفس بين رغب ورهب ، يدفع الصالح ويقوم المعوج !

٢٣٦- وعلى ذلك تقوم الشرعية على :

✽ دين : هو الشريعة ، هي الحقيقة ، وهي الحق .

✽ ودولة فيها أمة ، تحمل هذا الحق .

وسلطة تحمي ذلك الحق ...

✽ وليس وراء الشريعة حق آخر ، أو حقيقة أخرى ، ليس وراء الحق إلا الضلال ...!

✽ كذلك ليس وراء الدولة التي حمت الحق ، وتحميه بديل آخر من مسميات العصر ،
مهما كان ملمسها ناعماً أو بريقاً أخاذاً ، إنها السراب الذي تراه الشعوب العطشى إلى
الحق ، الجوعى إلى المثل ، الحيرى مع كثرة الشعارات وطول التجارب ...!

٢٣٧- وينأى في النهاية دور الجزاء :

✽ لا شرعية بغير شريعة .

ولا شرعية بغير دولة .

✽ لا شرعية في غيبة الحق .

ولا قيام لحق لا يوجد من يحمله ، أو من يحميه .

✽ والجزاء بوجهيه لشرعية الحق ثوابا ..

بالطاعة ، والنصرة ، وحراسة الوجدان وعقابا .

بإنكار القلب ، وإنكار اللسان ، وإنكار اليد كل ذلك يمرأحله وضوابطه .

تلك هي المشروعية الإسلامية ...

وهي عليا ؛ لأنها لا بد أن تكون حاكمة .

ولأنها لا تقبل شريعة معها ، أو شريعة فوقها .

ولأنه إذا صح أن تكون للشعوب مشروعية عليا فوق القانون وفوق الدستور مستمدة
من مبادئ الأمة وقيمها التي تعيش في ضميرها ووجدانها ، فمشروعية الإسلام تعيش في
قلوب الملايين منذ ملايين السنين ، منذ نطقوا بشهادة أن لا إله إلا الله ، فإنها تعنى إعلاء
مشروعية الإسلام فوق كل النصوص ، وفوق كل الأوضاع .

وبعد :

فأى الفريقين أحق بالأمن .. ؟

وهل يرقى « صنع المخلوق » إلى « صنع الخالق » .. ؟

لم التردد كثيرًا ... ؟

ولم الرفض أحيانًا ... ؟

﴿ أَفَى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ أَرْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَخِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ﴾ (النور : ٥٠) ؟

﴿ بَلْ أَوْلَتْكَ هُمْ الظُّلُمُونَ ﴾ (النور : ٥٠) .

obeikandi.com

أهم المراجع^(١)

أولا : مراجع شرعية :

١ - القرآن العظيم .

٢ - تفسير القرآن العظيم - الإمام الجليل أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى - طبع بدار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه .

٣ - الجامع لأحكام القرآن - الإمام عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي - مطبعة دار الكتب المصرية - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

٤ - التفسير الكبير - فخر الدين الرازى - الطبعة الأولى - ١٤٧٥ هـ - ١٩٣٨ م .

٥ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للإمام، محمود بن عمر الزمخشري - الطبعة الأولى - ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥ م .

٦ - تفسير البيضاوى - الطبعة الأولى ١٤٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .

٧ - تفسير المنار - الإمام رشيد رضا - الطبعة الأولى .

(١) رتبنا المراجع ترتيبا موضوعيا حسب الأهمية ، ولم نقيّد بالترتيب الأبجدي التى درجت عليه

الرسائل :

ففى المراجع الشرعية :

فى القمة جعلنا القرآن ، وتفسيره .

ومن بعده الحديث ، وشروحه .

ومن بعده كتب الأصول .

ومن بعدها كتب علم الكلام .

ومن بعدها كتب السياسة الشرعية ، أو الفقه السياسى .

ومن الكتب الشرعية جعلنا المراجع العامة .

ثم المراجع القانونية .

وأخيرا بعض المراجع باللغة الأجنبية .

- ٨ - صحيح البخارى - الإمام أبو عبد الله البخارى - طبعة بولاق ١٣١٢ هـ .
- ٩ - صحيح مسلم - الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - طبعة دار الشعب .
- ١٠ - فتح البارى فى شرح صحيح البخارى - الإمام الحافظ أحمد بن حنبل - طبعة دار الفكر - دمشق - ١٩٥٩ م .
- ١١ - صفوة صحيح البخارى - الشيخ عبد الجليل عيسى .
- ١٢ - شرح صحيح مسلم - الإمام : محيى الدين أبو زكريا محيى بن شرف النووى الشافعى .
- ١٣ - الأم - الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى - طبعة مصر ١٣٢١ هـ .
- ١٤ - المبسوط - الإمام شمس الدين أبو بكر محمد السرخسى - مطبعة السعادة - ١٣٢٤ هـ .
- ١٥ - الإحكام فى أصول الأحكام - الآمدى - مطبعة المعارف ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .
- ١٦ - نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول - الإسئوى - طبعة ١٣٤٥ هـ .
- ١٧ - ابن الحاجب - شرح القاضى عضد الملة والدين على مختصر المنتهى - طبعة ١٣٥٧ هـ .
- ١٨ - المحلى - الإمام أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم - محمد منير الدمشقى - ١٣٤٧ هـ .
- ١٩ - التلويح على التوضيح - سعد الدين التفتازانى - مطبعة الحلبي .
- ٢٠ - الفروق - القرافى - طبع عيسى البابى الحلبي .
- ٢١ - المستصفى من علم الأصول - الإمام محمد الغزالى - الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ٢٢ - الموافقات - الإمام أبو إسحاق بن موسى الشاطبى - شرح الشيخ عبد الله دراز - ٤ أجزاء - مطبعة المكتبة التجارية .
- ٢٣ - الاعتصام - الإمام أبو إسحاق بن موسى الشاطبى - ٣ أجزاء - مطبعة المنار - الطبعة الأولى ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م .
- ٢٤ - إعلام الموقعين - الإمام : ابن القيم الجوزية - ٤ أجزاء - طبع منير الدمشقى - ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

- ٢٥ - موسوعة الفقه الإسلامى - إخراج جمعية الدراسات الإسلامية - بإشراف الشيخ محمد أبو زهرة - طبعة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- ٢٦ - علم أصول الفقه - الشيخ عبد الوهاب خلاف - الطبعة السابعة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م .
- ٢٧ - أصول الفقه - الشيخ محمد أبو زهرة - طبعة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- ٢٨ - أصول الفقه - الشيخ محمد زكريا البرديسى - طبعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- ٢٩ - أصول الفقه - الشيخ زكريا البرى - الطبعة الأولى .
- ٣٠ - أصول الفقه - الدكتور حسين حامد حسان - طبعة ١٩٧١م .
- ٣١ - المدخل لدراسة الفقه الإسلامى - الدكتور محمد يوسف موسى - الطبعة الثانية ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .
- ٣٢ - المدخل لدراسة الفقه الإسلامى - الدكتور حسين حامد حسان - الطبعة الأولى ١٩٧٢م .
- ٣٣ - دروس فى تاريخ الفقه الإسلامى - الشيخ فرج السنهورى - محاضرات لقسم الدكتوراه - ١٣٦٦هـ - ١٩٦٥م .
- ٣٤ - المعجزة الكبرى - الشيخ محمد أبو زهرة - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- ٣٥ - السنة ، ومكانتها فى التشريع الإسلامى - الدكتور مصطفى السباعى .
- ٣٦ - بحث فى الاجتماع - الشيخ محمد الزفزاف - محاضرات بمعهد الدراسات الإسلامية .
- ٣٧ - المصلحة فى التشريع الإسلامى ونجم الدين الطوفى - الدكتور مصطفى زيد - رسالة دكتوراه - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م - الطبعة الثانية .
- ٣٨ - ضوابط المصلحة فى الشريعة الإسلامية - الدكتور محمد سعيد رمضان البوطى . رسالة دكتوراه - كلية الشريعة - جامعة الأزهر - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- ٣٩ - المصلحة فى الفقه الإسلامى - الدكتور حسين حامد حسان - رسالة دكتوراه - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٤٠ - إحياء علوم الدين - الإمام أبو حامد محمد الغزالى - طبع مصطفى البابى الحلبي .

- ٤١ - الأربعين في أصول الدين - الإمام أبو حامد الغزالي - أخرجه مصطفى أبو العلا - طبعة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- ٤٢ - شرح أم البراهين - الإمام محمد السنوسي ومعها حاشية الدسوقي - الطبعة الثانية ١٣٢٩هـ .
- ٤٣ - الإيمان - شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس بن تيمية الحراني - الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ .
- ٤٤ - العبودية - للمؤلف السابق .
- ٤٥ - مدارج السالكين - للإمام ابن القيم الجوزية ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- ٤٦ - طريق المهجرتين وباب السعادتين - للمؤلف السابق - طبع منير الدمشقي ١٣٥٧هـ .
- ٤٧ - مختصر شعب الإيمان - الإمام المحدث الفقيه أبو بكر أحمد ابن الحسين البيهقي - الطبعة الأولى - الجمعية الشرعية الإسلامية .
- ٤٨ - رسالة التوحيد - الإمام محمد عبده - الطبعة السابعة ١٣٥٣هـ .
- ٤٩ - توضيح العقيدة على شرح الخريدة - الأستاذ حسين عبد الرحمن مكى - صححها ونقحها موسى أحمد اللباد - الطبعة التاسعة .
- ٥٠ - العقيدة الإسلامية كما جاء لها القرآن الكريم - الشيخ محمد أبو زهرة - مجمع البحوث الإسلامية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ٥١ - من توجيه القرآن الكريم في الإيمان - الدكتور محمد البهى - مجمع البحوث الإسلامية - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ٥٢ - الإسلام عقيدة وشرعية - الشيخ محمود شلتوت - ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .
- ٥٣ - مقدمة ابن خلدون - العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربى - شرح وتعليق على عبد الواحد وافي - طبعة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ٥٤ - منهاج السنة - شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الشهير بابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي - الطبعة الأولى ١٣٢١هـ .
- ٥٥ - الفصل في الملل والأهواء والنحل - الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري المطبعة الأدبية - القاهرة ١٣٢٠هـ .

- ٥٦ - الأحكام السلطانية - القاضي أبو الحسن علي بن محمد الماوردي - المطبعة المحمودية التجارية .
- ٥٧ - المواقف - عضد الدين عبد الرحمن الإيجي ، وشرحه للجرجاني - الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م .
- ٥٨ - السياسة الشرعية - الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية - الطبعة الثالثة - ١٩٥٥م .
- ٥٩ - التبر المسبوك في نصيحة الملوك - محمد الغزالي - الطبعة الأولى - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م .
- ٦٠ - الخلافة أو الإمامة العظمى - محمد رشيد رضا - طبعة ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م .
- ٦١ - الخراج - القاضي أبو يوسف .
- ٦٢ - الإسلام وأصول الحكم - علي عبد الرازق - طبعة ثانية ١٣٤٤هـ .
- ٦٣ - النظريات السياسية الإسلامية - الدكتور ضياء الدين الريس - الطبعة الرابعة .
- ٦٤ - نظام الحكم في الإسلام - الدكتور محمد يوسف موسى - الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- ٦٥ - السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي - الدكتور سليمان الطماوى - ١٩٦٧م .
- ٦٦ - مبدأ المشروعية في النظام الإسلامي - الدكتور مصطفى كمال وصفي - الطبعة الأولى - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- ٦٧ - النظام الدستوري في الإسلام مقارنا بالنظم العصرية - لنفس المؤلف ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٦٨ - مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي - الدكتور فؤاد النادى - الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٦٩ - رئيس الدولة الشريعة الإسلامية والنظم الإسلامية المعاصرة - الدكتور فؤاد النادى - رسالة دكتوراه ١٩٧٠م .
- ٧٠ - نظرية الإسلام السياسية - أبو الأعلى المودودي .

- ٧١ - نظرات حول الفقه الدستوري في الإسلام - الدكتور أحمد كمال أبو المجد - محاضرة - مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- ٧٢ - الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي - الشيخ محمد أبو زهرة .
- ٧٣ - التشريع الجنائي في الإسلام - القاضي الشهيد عبد القادر عودة .
- ٧٤ - التعزير في الشريعة الإسلامية - الدكتور عبد العزيز عامر - رسالة دكتوراه - الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- ٧٥ - القرآن والدولة - الدكتور محمد أحمد خلف الله - طبعة ١٩٧٣م - مكتبة الأنجلو .
- ٧٦ - نظرة السيادة في الفقه الدستوري الإسلامي - الدكتور فتحي أحمد عبد الكريم - رسالة دكتوراه ١٣٧٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٧٧ - الدين للواقع - الأستاذ فتحي عثمان - سلسلة الثقافة الإسلامية - ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .
- ٧٨ - الفكر القانوني الإسلامي - نفس المؤلف .
- ٧٩ - دولة الفكرة - نفس المؤلف .
- ٨٠ - الفكر الإسلامي بالحديث وصلته بالاستعمار الغربي - الدكتور محمد البهي .
- ٨١ - الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام - دراسة مقارنة - الدكتور عبد الحكيم العيلي - رسالة دكتوراه طبعة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٨٢ - مبادئ نظام الحكم في الإسلام - الدكتور عبد الحميد متولى - دار المعارف - ١٩٦٦م .
- ٨٣ - تاريخ المذاهب السياسية الإسلامية - الشيخ محمد أبو زهرة .
- ثانيا : كتب عامة :**
- ٨٤ - الفتنة الكبرى - الدكتور طه حسين - جزآن - دار المعارف ١٩٦٩م .
- ٨٥ - وجهة نظر الإسلام - المستشرق جب - ترجمة عبد الهادي أبو ريده - صفر ١٣٦٣هـ .
- ٨٦ - الاتجاهات الوطنية في أدبنا المعاصر - الدكتور محمد حسين - جزآن .
- ٨٧ - قطع الشطرنج - وليام غاي كار - كلير واتر - الولايات المتحدة - ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨م .
- ٨٨ - العقد الاجتماعي - جان جاك روسو - ترجمة عبد الكريم أحمد .

٨٩- واقعية المنهج القرآنى - الأستاذ توفيق محمد سبع - سلسلة البحوث الإسلامية - السنة الخامسة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .

٩٠- محاولة لفهم عصرى للقرآن - الدكتور مصطفى محمود .

٩١- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين - أبو الحسن الندوى .

٩٢- سيرة عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين - أبو الحسن الندوى - المختار الإسلامى - الطبعة الثانية - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .

ثالثا : مراجع قانونية :

٩٣- مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون - الدكتور طعيمة الجرف .

٩٤- الرقابة على دستورية القوانين فى الولايات المتحدة والإقليم المصرى - الدكتور أحمد كمال أبو المجد - رسالة دكتوراه - طبعة ١٩٦٠ م .

٩٥- الاتجاهات الدستورية الحديثة - الدكتور عثمان خليل عثمان - محاضرات لقسم الدكتوراه سنة ١٩٦١ م .

٩٦- القانون الدستورى - الدكتور السيد صبرى - طبعة ١٩٤٦ م .

٩٧- النظام الدستورى للجمهورية العربية المتحدة - الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى - طبعة ١٩٦٦ م .

٩٨- الوسيط - الدكتور عبد الرازق السنهورى .

٩٩- النظرية العامة للالتزام - الدكتور عبد الحى حجازى .

١٠٠- نظرية القانون - الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي .

١٠١- أصول القانون - الدكتور حسن كيره .

١٠٢- المشكلة الدستورية - الدكتور ساير داير .

١٠٣- موسوعة جوستينيان - ترجمة عبد العزيز فهمى .

١٠٤- الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى - دكتور مأمون سلامة .

١٠٥- تاريخ النظم الاجتماعية فى القانون - دكتور عبد الحميد الحفناوى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩ م .

١٠٦- النظرية العامة للقرارات الإدارية - دكتور سليمان الطهاوى - الطبعة الثالثة .

١٠٧- نظرية البطلان - الدكتور فتحى والى - الطبعة الأولى .

رابعاً : مراجع باللغات الأجنبية :

- 1.Duguit : Traité de Droit Constitutionnel. Paris-1930.
- 2.Duguit : Souveraineté et Liberté,Paris.1922.
3. Burdeau, Traité de science politique, 1943.
4. De Laubader,Traité Elementaire de Droit Administratif.
5. maurice Hauriou, Precis de Droit Constitutionnel 1932.
6. Abose,Les actes de gouvernement et la theorie de pouvoirs de guerre, R.D.P.1926.
7. Renard THéorie de l'institution.
8. Jacques Maritain. Les droits de.
9. Mourou, Berger- The Arab World To-day.